موازنة بين منهج كلٍّ من أبي حيان الأندلسي والدماميني في اعتراضاتهما النحوية على ابن مالك في شرح التسهيل

م م: محمد شكري خليل السيد

مدرس مساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قناة السويس

الملخص:

يُعَدُّ التنافس والتحاور بين العلماء من أهمِّ عوامل الازدهار والثراء العلْمي، وقد أفاد هذا التنافس بين العلماء في إثراء المكتبة العربية في جانب الدراسات النحوية خاصةً، ومباحث العربية وفنونها عامةً، ومن صور هذا التنافس الاعتراضاتُ النحوية التي تُعَدُّ لونًا من ألوان الدراسات النحوية التي تُسهم إسهامًا كبيرًا في تقويم الآراء النحوية؛ لأنها تستند إلى الحِجج والأدلَّة؛ لذا اتَّجهتْ عناية النحويين إليها منذ وقتٍ مبكِّرٍ، وقد عمل ذلك على نضج الآراء النحوية وتماسك قواعدها.

وقد بدا واضحًا من خلال البحث في آراء أبي حيان الأندلسي والدماميني في شرحَيْهما للتسهيل، ومن خلال الموازنة بين منهجيهما في اعتراضاتهما على ابن مالك أنَّ العلل النحوية كانت هي السبب في اختلاف آرائهما النحوية؛ فقد تبيَّن أنَّ اختلافهم في الآراء والأحكام النحوية جاء نتيجةً للتعليل؛ فالعلَّة النحوية كانت هي مناط الحكم النحوي عند كلٍّ منهما؛ لذا يحاول الباحث في هذه الورقة أنْ يتناول العلل النحوية ومنهج كلٍّ من أبي حيان الأندلسي والدماميني تحت عنوان: " موازنة بين منهج كلٍّ من أبي حيان الأندلسي والدماميني في اعتراضاتهما النحوية على ابن مالك في شرح التسهيل "، من خلال الموازنة بين منهج أبي حيان ومنهج الدماميني في اعتراضاتهما النحوية على ابن مالك في شرح التسهيل.

Competition between scholars is considered to be the most important motivator in flourishing knowledge. This competitions benefit in flourishing the grammatical studies

and the Arabian fields. Some of these competitions between the scholars ,the grammatical objections which participate in reforming opinions that's stand on evidences and arguments.

That appears obviously through searching in Abi Hayyan and addamanimi's opinions in their explanation in Attasheel . Through balancing between their approaches in the grammatical objections to Ibn Malik. The grammatical justifications were the reason of the difference between them in their grammatical opinions. So the researcher in this paper tries to study the grammatical justifications and the approach of both Abi Hayyan and Addamamini under the address: "grammatical justifications and the approach of both Abi Hayan alandalosi and addmamini in their grammatical objections to Ibn Malik in sharh attasheel".

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومَن اتَّبع هداه إلى يوم الدين، وبعد،،،

يُعَدُّ التنافس والتحاور بين العلماء من أهمِّ عوامل الازدهار والثراء العلْمي، وقد أفاد هذا التنافس بين العلماء في إثراء المكتبة العربية في جانب الدراسات النحوية خاصةً، ومباحث العربية وفنونها عامةً، ومن صور هذا التنافس الاعتراضاتُ النحوية التي تُعَدُّ لونًا من ألوان الدراسات النحوية التي تُسهم إسهامًا كبيرًا في تقويم الآراء النحوية؛ لأنها تستند إلى الحِجج والأدلَّة؛ لذا اتَّجهتْ عناية النحويين إليها منذ وقتٍ مبكِّرٍ، وقد عمل ذلك على نضج الآراء النحوية وتماسك قواعدها.

ولما كان للاعتراضات النحوية أهميةٌ كبرى في الدراسات النحوية آثرتُ أنْ يكون موضوع بحثي مُتعلِّقًا بالخلاف النحوي بين عَلَمين كبيرين من علماء النحو، هما: أبو حيان الأندلسي والدماميني في اعتراضاتهما النحوية على ابن مالك في شَرْحَيْهما لكتابه: " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد "، فجاء هذا البحث تحت عنوان: " **موازنة بين منهج كلٍّ من أبي حيان الأندلسي والدماميني في اعتراضاتهما النحوية على ابن مالك في شرح التسهيل** ". وقد بدا واضحًا من خلال البحث في آراء أبي حيان الأندلسي والدماميني في شرحَيْهما للتسهيل، ومن خلال الموازنة بين منهجيهما في اعتراضاتهما على ابن مالك أنَّ العلل النحوية كانت هي السبب في اختلاف آرائهما النحوية؛ فقد تبيَّن أنَّ اختلافهما في الآراء والأحكام النحوية جاء نتيجةً للتعليل؛ فالعلَّة النحوية كانت هي مناط الحكم النحوي عند كلٍّ منهما.

وتأتي **أهمية هذه الدراسة** من كَوْنها توازن بين منهجَي عَلَمَيْنِ كبيرَيْنِ كأبي حيان الأندلسي والدماميني في اعتراضاتهما النحوية على ابن مالك في شرح التسهيل، ويُعَدُّ ذلك لونًا من ألوان الدراسات النحوية القيِّمة؛ لِمَا فيها من إثراءٍ للدرس النحوي؛ إذْ تكشف بوضوحٍ عن مذاهب النحاة ومناهجهم النحوية في الاتفاق والاختلاف، وعلاقة ذلك بالعلل النحوية، مِمَّا يأخذ بيد الباحث إلى بناء شخصيته النحوية من خلال تنمية فِكْره، وتوسيع أُفقه بالدراسة والبحث.

وكان من **أسباب اختياري هذا الموضوع** أنَّ هذه الدراسة تتناول كثيرًا من المسائل النحوية المختلفة، وتقف بالباحث على أوجُه الخلاف بين النحاة، وتنوُّع آرائهم؛ مِمَّا يعمل على ترسيخ الرأي الصحيح وتأكيده، كما أنَّ لدراسة هذا الموضوع أهميةً بالغةً في الكشف عن وجهات نظر بعض النحاة، وبيان مذاهبهم النحوية، ومنهج كلٍّ منهم في الأدلَّة النحوية والاستشهاد والتعليل النحوي.

أمَّا بالنسبة **للدراسات السابقة** فإنه توجد بالطبع كتاباتٌ عديدةٌ تناولت العلل النحوية في بعض المصنَّفات وشروحها، لكن لم أجد – فيما أعلم – دراسةً تناولت بالتحليل والمناقشة اعتراضات أبي حيان أو الدماميني على ابن مالك في شرح التسهيل، ومن نماذج الدراسات التي تناولت العلل النحوية ما يلي:

١- (**العلل النحوية في كتاب سيبويه**)، رسالة ماجستير للباحث: أسعد خلف عبد جابر العوادي، كلية التربية – جامعة بابل، ٢٠٠٢م.

٢- (**العلل النحوية عند ابن أبي الربيع في كتابه البسيط**)، رسالة ماجستير للباحث: محمد بن حسين بن عازب الزهراني، كلية اللغة العربية وآدابها – جامعة أم القرى، ١٤٣٦ – ٢٠١٤م.

ومن هنا فإنَّ هذا البحث **يهدف إلى** الموازنة بين المنهج النحوي عند كلٍّ من أبي حيان الأندلسي والدماميني في اعتراضاتهما النحوية على ابن مالك في شرح التسهيل، وبيان العلل النحوية وعلاقتها بمنهج كلٍّ منهما في الاختلاف.

وقد اعتمد هذا البحث **منهج الموازنة القائم على الوصف والتحليل** من خلال الموازنة بين منهج كلٍّ من أبي حيان الأندلسي والدماميني في اعتراضاتهما النحوية على ابن مالك في شرح التسهيل، وبيان العلل النحوية وعلاقتها بمنهج كلٍّ منهما في الاختلاف.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثَيْنِ، وخاتمة، وثَبَتٍ بالمصادر والمراجع. اشتملت **المقدمة** على موضوع البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وهدفه، والمنهج المتَّبع فيه، أمَّا **التمهيد** فاشتمل على مفهوم العلل لغةً واصطلاحًا، ونشأة العلل النحوية وتطورها.

- **المبحث الأول: موازنة بين منهج أبي حيان ومنهج الدماميني في اعتراضاتهما النحوية على ابن مالك في شرح التسهيل.**
- **المبحث الثاني: العلل النحوية ومنهج كلٍّ من أبي حيان والدماميني في الاختلاف.**

تمهيد:

للعلَّة **في اللغة** معانٍ عِدَّةٌ، منها: السبب، فعِلَّة الشيء سببُه، ففي اللسان: "هذا علَّةٌ لهذا، أي: سبب"[(١)]، والعلَّة: "معنًى يحلُّ بالمِحلِّ، فيتغير به حالُ المِحلِّ، ومنه سُمِّي المرض علَّةً؛

لأنَّ بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف"[٢]. أمَّا العلَّة **في الاصطلاح** فهي: "تغيير المعلول عمَّا كان عليه"[٣]، أو: هي "الوصف الذي يكون مَظنَّة وَجْه الحكمة في اتخاذ الحُكْم"[٤]، أو: "هي الْتِمَاس سببٍ لِحُكْمٍ من الأحكام النحوية"[٥]، أو: هي "تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما ورائها، وشرْح الأسباب التي جعلتْها على ما هي عليه"[٦]، أو: "هي الأمر الذي يزعم النحويون أنَّ العرب لاحظتْه حين اختارت في كلامها وَجْهًا معيَّنًا من التعبير والصياغة"[٧].

فالعلة لغةً واصطلاحًا هي السبب الذي أدى إلى الحُكم وأوجبَه، وهي ركنٌ من أركان القياس، فقد ذهب ابن الأنباري إلى أنَّ القياس "هو حَمْلُ فرعٍ على أصلٍ بعلَّةٍ ... ولابد لكل قياسٍ من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلَّة وحُكم، وذلك مثل أنْ تركِّب قياسًا في الدلالة على رَفْع ما لم يُسَمَّ فاعلُه، فتقول: (اسمٌ أُسنِد الفعل إليه مُقدَّمًا عليه، فوجب أنْ يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل)، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمَّ فاعلُه، والعلَّة الجامعة هي الإسناد، والحُكم هو الرفع"[٨]. فالعلَّة النحوية – إذن – فرعٌ من أصلٍ، وهو القياس.

وقد اهتم النحاة بالعلَّل النحوية اهتمامًا كبيرًا، وفسَّروا بها الأحكام النحوية، وليس غريبًا أنْ يُنسَب التعليل إلى علماء العربية الأوائل[٩]؛ فالعرب قبل شيوع اللحن – بسبب اختلاطهم بالأعاجم – كانوا يتكلمون العربية بطبيعتهم وسليقتهم، فلمَّا كثُر اللحن وانتشر احتاجوا إلى ضَبْط قواعد اللغة العربية[١٠]، فأطالوا مراقبة أواخر الكلمات، حتى هُدُوا إلى الكشْف عن سِرٍّ من أسرار العربية، وهو أنَّ هذه الحركات ترجع إلى عِلَلٍ، فسموا ما كشفوا: (عِلَل الإعراب أوعِلَل النحو)[١١]. فكانت نشأة العلَل النحوية – إذن – "استجابةً لظروفٍ وبواعثَ عربيةٍ وإسلاميةٍ معًا دون تأثيرٍ خارجيٍّ غير عربي"[١٢].

ويُرجِعُ أصحاب كتب التراجم والطبقات نشأةَ عِلَل النحو إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي؛ فقد رأى الدكتور شوقي ضيف أنه يُعَدُّ بحقٍّ أستاذَ المدرسة البصرية؛ لأنه – كما قال ابن سلام الجمحي –: "أول مَن بَعَجَ النحو، ومَدَّ القياس، وشرح العلَل"[١٣]، ثم علَّق على قول ابن سلامٍ هذا بقوله: "وبذلك يجعله الواضعَ الأول لعِلم النحو؛ إذْ يجعله أول مَن اشتقَّ قواعده، وأول مَن طرد فيها القياس؛ بحيث يحمل ما لم يُسمَع عن العرب على ما سُمِع عنهم ... وهو لم يُعْنَ بالقياس على قواعد النحو فحسب، بل عُنِيَ أيضًا بالتعليل للقواعد تعليلاً يُمكِّن لها في ذهن تلاميذه"[١٤].

وقد اتَّسم التعليل النحوي في بادئ الأمر بمجموعةٍ من السمات: **أولها**: جزئية الموضوع والنظرة؛ فالتعليل يتناول قضايا جزئيةً، ومسائل فرعيةً، **وثانيها**: التوافق مع القواعد؛ فليس هناك تناقضٌ بين التعليل وما توصَّلوا إليه من قواعد، فالتعليل لم يكن إلاَّ تبريرًا للقواعد، وشرْحًا لبواعثها وأهدافها، **وثالثها**: الوقوف عند النصوص اللغوية؛ فقد وجَّه النحاة معظم جهودهم ناحية التقعيد للظواهر اللغوية فحسْب، وكان هذا سببًا في قلة عِلَلهم[١٥]، **ورابعها**: أنَّ علَلهم كانت يسيرةً تساعد على فَهْم كلام العرب، ويدور معظمها حول العامل، وبعضها حول المعنى الذي أراده الشاعر[١٦].

وإذا ما انتقلنا إلى عصر الخليل بن أحمد وسيبويه وَجدنا أنَّ القواعد تأصَّلتْ، ورسَختْ علَلُها، وقبِلَها العلماء، قال الدكتور عبد الرحمن السيد: "فإذا ما وصلنا إلى الخليل وَجدنا أنَّ العلَّة قد استكملت أسبابها، وأنَّ العلماء قد أشرفوا على الغاية بها، وأنها قد وصلتْ في مراحل النمو إلى درجة النضج؛ فقد اتَّضحتْ معالمها، وأصبحت أداةً فعَّالةً للتفرقة بين حالات الكلمة المختلفة، وضروب الأساليب المتباينة"[١٧]، وكانت العِلل في تلك الفترة عِللاً تعليميةً تهدف إلى فهْم كلام العرب، وقد اتَّسمتْ بالشمول؛ إذْ تناولت كلَّ جزئيات البحث النحوي، وكانت هذه العلل مُحكمةً مدعومةً بالقياس، وموضَّحةً بالأمثلة[١٨].

ثم جاء بعد الخليل وسيبويه نحاةٌ اعتمدوا على التعليل النحوي كثيرًا، وتكلَّموا عن العِلَّة في كتبهم، ومن هؤلاء النحاة الفراء؛ إذْ عُنِيَ بالتعليل، وكانت عِلَله عِللاً فلسفيةً، لجأ في بعضها إلى السهولة والوضوح، وذلك كما في كتابه: (معاني القرآن)[١٩]. وكان المبرِّد ومَن عاصره من نحاة القرن الثالث الهجري يعتبرون العلَّة رَدِيفَ الحُكم النحوي لا تفارقه، بل كانت العلَّة هي سلاحه في مناقشاته مع الزجاج، ومَن معه في حلقة أستاذه ثعلب، ولم يكن خلافه مع سيبويه في كثيرٍ من المسائل حول الحُكم النحوي، وإنما كان حول عِلَّة ذلك الحُكم؛ إذْ وافقه في بعض المسائل في الحُكم، وخالفه في علَّته[٢٠].

وكان مِمَّن أفردوا العلَّة بالتأليف والبحث قطرب؛ فقد ذكر ابن النديم أنَّ له كتابًا اسمه: (عِلَل النحو)[٢١]، وألَّف المازني كتاب: (عِلَل النحو)[٢٢]، ثم تحدَّث ابن السرَّاج عن العلَّة في كتاب (الأصول)، وقسَّمها قسمين؛ إذْ قال: "اعتلالات النحويين على ضَرْبَين: ضربٌ منها هو المؤدِّي إلى كلام العرب، كقولنا: (كل فاعلٍ مرفوعٌ)، وضربٌ آخر يسمَّى علَّة العلَّة، مثل أنْ يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا، والمفعول به منصوبًا، والمضاف إليه مجرورًا؟ ولِمَ إذا تحرَّكتِ الياء والواو، وكان ما قبلهما مفتوحًا قُلِبا ألفًا؟ وهذا ليس يُكسبُنا أنْ نتكلَّم كما تكلَّمت العرب، وإنما تُستخرَج منه حكمتُها في الأصول التي وضعتْها، ويُبيَّن بها فضْلُ هذه اللغة على غيرها من اللغات"[٢٣]. ثم قسَّم الزجاجي العلل النحوية ثلاثة أقسام؛ إذْ قال: "وعلل النحو على ثلاثة أضرُبٍ: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية"[٢٤].

ثم جعل الجليس الدينوري العلل النحوية صنفين؛ إذْ قال: "اعتلالات النحويين صنفان: علَّةٌ تطَّرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلَّةٌ تُظْهر حكمتَهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثرُ استعمالاً، وأشدُّ تداولاً، وهي واسعة الشُّعَب، إلاَّ أنَّ مدار المشهور فيها على أربعةٍ وعشرين نوعًا: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلى استغناء، وعلة استثقال، وعلة فَرْق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حَمْل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قُرْبٍ ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أَوْلَى"[٢٥].

أمَّا ابن مضاء القرطبي فجعل العلل ثلاثة أَضْرُبٍ: العلل الأُوَل، والعلل الثواني، والعلل الثوالث[٢٦]، ثم تناول النحاة بحوثًا مفصَّلةً في علل النحو، فذكروا شروطها، وصفاتِها، وما تَثبتُ به وتصِحُّ، ومسالكها، وقوادحها، ونَقْضَها، وتعارضها[٢٧]، وكان من نتائج هذا التشعُّب في دراسة العلل أنْ ذهب بعضُ النحاة فيها مذاهبَ غريبةً، وغالوا في افتعال العلل لكل ظاهرة، واشتطُّوا في بحوثهم، حتى غَدَتْ هذه البحوث وكأنها بحوثٌ في المنطق اتَّخذتْ من العبارات النحوية شواهدَ لها[٢٨]، وكان هذا سببًا من أسباب طَعْنِ بعض العلماء في العلل النحوية، كابن مضاء الذي دعا إلى إلغاء جميع العلل ما عدا العلل الأُوَل اليسيرة التي تعين على فَهْمِ كلام العرب، وأنْ تُرَدَّ جميعُ العلل البعيدة إلى ما نطقت به العرب[٢٩].

بل إنَّ بعض الباحثين في علوم العربية عدَّ البحوث المعقَّدة والمتداخلة في العلل النحوية إفسادًا للنحو، وخروجًا به عن المطلوب منه؛ إذْ قال: "إنَّ مبدأ العلة فاسدٌ من أساسه في الدراسات اللغوية، وقد أدْخَلَ على نَحْوِنا كثيرًا من الترهات التي لا جدوى منها ولا منفعة"(٣٠)، ثم جاء أبو حيان الأندلسي ووقف موقف ابن مضاء من العلل، ونادى بتَرْك ما لا فائدة منه، وما لا يُكسبنا عِلمًا باللغة أو النحو، والتعليل عنده لا يكون إلاَّ بعد تَقَرُّر السماع(٣١).

وعلى النقيض من رَفْضِ بعض النحاة للعلل النحوية فقد دافع بعضهم عنها، ورَدَّ على مَن طعن فيها، ومن هؤلاء العلماء ابن جني؛ فقد عقد بابًا في كتاب الخصائص بعنوان: (باب في الرَدِّ على مَن اعتقد فساد علل النحويين؛ لِضَعْفه هو في نفسه عن إحْكام العلَّة)، وبيَّن جَهْل وتعسُّف مَن رفض العلل؛ إذْ قال: "اعلم أنَّ هذا الموضع هو الذي يتعسَّف بأكثر مَن ترى، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أنَّ ما أوردوه من العلة ضعيفٌ واهٍ ساقطٌ غيرُ متعالٍ"(٣٢).

وكان مِمَّن دافع عن العلل – أيضًا – ابن خروف؛ فقد ذكر أبو حيان أنه رَدَّ على ابن مضاء رَفْضَه للتعاليل النحوية؛ إذْ قال أبو حيان: "وقد امتعض من طَعْنِه على النحاة، وإزْرائه عليهم الإمام أبو الحسن بن خروف، ورَدَّ على ابن مضاء، وسمَّاه كتاب الزَّهو في الرَّد على مَن نسَب السَّهو إلى أئمة النحو، وهو كتابٌ لطيفٌ"(٣٣). وكان السيوطي من المدافعين عن العلل؛ فقد نقل رأيَ ابن الفرخان الذي يؤيِّد وقوفَه مع العلة؛ إذْ قال: قال صاحب المستوفى: "[إذا استقرَيْتَ أصول الصناعة عَلِمْتَ أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأمَّلتَ عِلَلها عرفتَ أنها غير مدخولةٍ، ولا مُتمسَّح فيها](٣٤)، وأمَّا ما ذهب إليه غَفَلة العوامِّ من أنَّ علل النحو تكون واهيةً ومُتحمَّلةً، واستدلالهم على ذلك بأنها أبدًا تكون هي تابعة للوجود، لا الوجود تابعًا لها، فبمعزلٍ عن الحق"(٣٥)

المبحث الأول: موازنة بين منهج أبي حيان ومنهج الدماميني في اعتراضاتهما النحوية على ابن مالك في شرح التسهيل

إنَّ أبا حيان والدماميني من النحاة الموسوعيين، وقد بدا عندهما الحسُّ النقدي واضحًا من خلال اعتراضاتهما على ابن مالك في شرح التسهيل، ومن خلال تناولهما للآراء النحوية المتنوعة؛ فقد جاءت آراؤهما خلاصةً لِمَا انتخباه من المذاهب الأخرى، ولم يتقيَّدا بمذهبٍ معيَّنٍ،

وكان هذا سببًا في اختلافهما في بعض المسائل النحوية، كأنْ يأخذ أحدهما برأي البصريين، ويأخذ الآخر برأي الكوفيين، ولكلٍّ منهما في رأيه حجَّةٌ، وقد بدا هذا واضحًا في اختلافهما في لزوم نون الوقاية مع (أفعل التعجُّب)؛ عندما جعل ابن مالك – في (باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلَّق به) – من علامات الفعل: **"لزومه مع ياء المتكلِّم نونَ الوقاية"**[٣٦]، ثم تكلَّم عن نون الوقاية في الشرح، فقال: "فإنْ كان اتصالُها غيرَ لازمٍ لم يُستدلَّ به على الفعليَّة؛ لأنها تلحقُ على سبيل الجواز فعلاً وغيرَ فعلٍ، ولا تلحق على سبيل اللُّزوم إلاَّ فعلاً"[٣٧]، فرأى أبو حيان أنَّ أفعَل التعجب لا تلزمه نونُ الوقاية، فيجوز أنْ تقول: (ما أحْسَنِي! وما أكْرَمَنِي!)، ويجوز أنْ تقول: (ما أحْسَنِي! وما أكرَمِي!)[٣٨]، وعلى هذا الوجه بنى بعض الأدباء، فقال[٣٩]:

يا حُسْنَهُ إذْ قالَ ما أحْسَنِي ويَا لذَاكَ اللَّفْظِ مَا أعْذَبَه!"[٤٠]

وهو في هذا قد اتبع رأيَ الكوفيين؛ فقد ذهبوا إلى أنَّ أفعل التعجب اسمٌ؛ لأنه لا يتصرَّف، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقاية، فيقولون: (ما أحسَني! وما أكرَمي!)[٤١]. أمَّا الدماميني فقد أخذ في هذه المسألة برأي البصريين؛ إذْ ذهبوا إلى أنَّ أفعل التعجب فعلٌ ماضٍ؛ لذا يجب أنْ تتصل به نون الوقاية مع ياء المتكلم؛ لتَقِيه من الكسر[٤٢].

وكان أبو حيان يأخذ في بعض آرائه النحوية برأي الجمهور، وذلك في مثْل اعتراضه على ابن مالك عندما جعل فاعل (عَدا وخلا) مصدرَ ما عمل في المستثنى منه، واستقْبَح ما قرَّره أكثرُ النحويين من تقدير فاعل (عدا وخلا) بـ(بعضهم)؛ إذْ قال في شرح التسهيل: "يُقدِّر أكثر النحويين فاعل "عدا وخلا" بـ(بعضهم)، وفيه ضعْفٌ؛ لأنَّ قولك: (قاموا عدا زيدًا)، إنْ جُعِل تقديره: (جاوز بعضهم زيدًا) لم يستقِمْ إلاَّ بأنْ يُراد بالبعض مَن سوى زيد، وهذا – إنْ صَحَّ إطلاق البعض على الكل إلاَّ واحدًا – فلا يَحْسُن لقِلَّته في الاستعمال، فالأجود أنْ يُجعل الفاعلُ مصدرَ ما عمل في المستثنى منه، فيقدَّر: (قاموا عدا زيدًا) بـ(جاوز قيامُهم زيدًا)، ويستمر على هذا السَّنن إذا دعتْ إليه حاجةٌ"[٤٣]. ثم رأى أبو حيان أنَّ فاعل (عدا وخلا) ضمير (بعض) يدل عليه سياق الكلام؛ إذْ هو مُطَّرِدٌ دون تقدير المصدر، وهذا هو رأي الجمهور؛ فإنهم يقدِّرون فاعل (عدا وخلا) بضميرٍ مستكنٍّ في الفعل عائدٍ على البعض المفهوم من الكلام[٤٤].

وكان الدماميني – كذلك – غالبًا ما يأخذ في آرائه النحوية بإجماع جمهور البصريين، فعندما ذكر ابن مالك – في باب (إعراب الصحيح الآخر) – أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء؛ لأنها

تقبَل بصيغةٍ واحدةٍ معانيَ مختلفةً، والأفعال والحروف لا تقبل بصيغةٍ واحدةٍ معاني مختلفة؛ إذْ قال: "**وهو**[٤٥] **في الاسم أصلٌ؛ لوجوب قبوله بصيغةٍ واحدةٍ معانيَ مختلفةً، والفعل والحرف ليسَا كذلك**"[٤٦]، ورَدَّ أبو حيان هذا القول؛ لأنه رأى أنَّ الحرف الواحد – كذلك – يمكن أنْ يقبل بصيغةٍ واحدةٍ معاني مختلفةً؛ إذْ قال: "أمَّا الحرف فإنَّا نجد كثيرًا من الحروف يكون لمِعَانٍ كثيرةٍ، يُفهَم منه كلُّ معنًى حالةَ التركيب، وذلك نحو: (مِنْ)، فإنها تكون لابتداء الغاية، وللتبعيض، وللتبيين عند مَن يرى ذلك، ولم يُعْرَب شيءٌ منها"[٤٧]، ثم رأى الدماميني أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء؛ لأنها تقبَل بصيغةٍ واحدةٍ معانيَ مختلفةً، والأفعال والحروف لا تقبل بصيغةٍ واحدةٍ معاني مختلفة[٤٨]، وهذا ما ذهب إليه البصريون بأنَّ الدليل على ذلك إجماعُ الجميع على أنَّ الإعراب إنَّما دخل الكلام؛ ليفصل بين المعاني المشْكِلَة، ويُدَل به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك من المعاني التي تَعْتَوِر الأسماء، وهذه المعاني موجودة في الأسماء دون الأفعال والحروف[٤٩].

وكان من نتيجة هذه الموسوعية، ومَزْج أبي حيان والدماميني بين مذاهب النحويين أنْ بدا واضحًا تأثُّرهما بآراء الشيوخ السابقين من النحاة؛ فقد تأثَّر أبو حيان بسيبويه والفراء ويونس عندما اعترض على ابن مالك في جَعْلِه الإفرادَ أوْلَى من التثنية في المضافين إلى ما تضمَّنهما لفظًا أو معنًى؛ فقد جعل أبو حيان التثنية أوْلَى من الإفراد في هذه المسألة؛ إذْ قال: وهذا الذي ذهب إليه المصنِّف من أنَّ الإفراد أوْلَى من التثنية في هذه المسألة هو خلاف ما ذهب إليه أصحابنا؛ فقد ذهبوا إلى أنَّ الأفصحَ الجمعُ، ثم التثنية[٥٠]، وأمَّا الإفراد فقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع: (وأمَّا لفظ المفرد فلم يأتِ إلاَّ في ضرورةٍ، أو نادر كلامٍ، كقوله[٥١]:

كأنَّهُ وَجْهُ تُرْكِيَّيْنِ قدْ غَضِبَا مُسْتَهْدَفٍ لِطِعَانٍ غَيْرِ تَذْبِيْبِ.

وعلى الإفراد قراءة مَن قرأ: ﴿**فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْأَتُهُمَا**﴾ [طه/١٢١]" [٥٢].

وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور، وقد ذكر المقِيس من وَضْعِ الجمع موضعَ التثنية؛ نحو: (قطعْتُ رؤوسَ الكَبْشَيْنِ) –: هذا هو المختار، ومن العرب مَن يُخرج اللَّفظ على أصْلِه من التثنية، فيقول: (قطعْتُ رأسَ الكبشين)، وذلك قليل، قال الفرزدق[٥٣]:

بِمَا في فؤادَيْنَا مِنَ الهَمِّ والهَوَى فَيَبْرَأُ مُنْهَاضُ الفُؤادُ المُشَعَّفُ.

وقال آخر[٥٤]:

نَذُودُ بِذِكْرِ اللهِ عَنَّا من السُّدَا إذا كَانَ قَلْبَانَا بِنَا يَجِفَانِ.

وقد جمع الشاعر بين اللُّغَتينِ، فقال[٥٥]:

..... **ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ**[٥٦].

هذه جملة من المسموع تقوِّي أنَّ التثنية أوْلَى من الإفراد، هذا مع أنَّ الأصل في هذه المسألة هو التثنية[٥٧].

وقد تأثَّر الدماميني بشيوخه من البصريين؛ فقد تأثَّر بالزمخشري في تجويزه وصْلَ (أنْ) المصدريَّة بفعل الأمر، فعندما ذهب ابن مالك – في (باب الموصول) – إلى أنه يجوز أنْ توصل (أنْ) المصدريَّة بفعل الأمر؛ إذْ قال: **"من الموصولات الحرفية (أنْ) الناصبة مضارعًا، وتوصَل بفعلٍ مُتصرِّفٍ مُطْلَقًا"**[٥٨]. ثم قال في الشرح: "والأمر المتصرِّف نحو: (أرسَلْتُ إليه بأنِ افعَلْ)، وقُرِنَتْ (أنْ) بالباء بعد (أرسلْتُ)؛ لئلاَّ يوهِمَ تجرُّدُها من الباء أنَّها التفسيريَّة"[٥٩]، واعترض أبو حيان على ابن مالك في هذا الرأي بقوله: "ولا يقْوَى عندي وَصْل فعل الأمر بـ(أنْ)؛ لوجهَيْنِ: **أحدهما**: أنه إذا سَبَكْتَ من (أنْ) وفعل الأمر مصدرًا، فاتَ معنى الأمر المطلوب، والمدلول عليه بالصيغة، ففَرْقٌ بين: (كتبْتُ إليه بالمقام، وكتبْتُ إليه أنْ قُمْ). **والثاني**: أنه لا يوجد من لسان العرب: (يعجبني أنْ قُمْ)، ولا: (عجِبتُ من أنْ قُمْ)، فكَوْنُ ذلك مفقودًا في لسانهم دليلٌ على أنها لا توصَل بفعل الأمر، ولو وُصِلَتْ بفعل الأمر لوُجِدَ ذلك في لسانهم، كما وُجِدَ ذلك في وَصْلِها بالماضي والمضارع، تقول: (أعجبني أنْ قام زيدٌ، وأحْبَبْتُ أنْ قام، وعجبتُ من أنْ قام، ويُعجبني أنْ يقوم زيدٌ، وأُحِبُّ أنْ يقوم زيدٌ، وعجِبْتُ من أنْ يقومَ زيدٌ). وأمَّا ما حكى سيبويه من قولهم: (كتبْتُ إليه بأنْ قُم)، فالباء زائدةٌ، مثلها في[٦٠]:

.... **لا يَقْرأْنَ بالسُّوَر**"[٦١].

ردَّ الدماميني على أبي حيان في اعتراضه على ابن مالك في هذه المسألة بقوله: "هذا فيه تسليمٌ لفوات معنى الأمر عند السبك، وهو قابلٌ للمَنْع، فقد جَرَتْ عادة الزمخشري بتجويز صِلَة (أنْ) بالأمر والنهي، ومعناه عند السبك مصدرٌ طَلَبِيٌّ، وقد حقَّقه في سورة نوح في قوله تعالى:

﴿**إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ**﴾[نوح/١]، فقال: ("أنْ" الناصبة للفعل، أي: (إنَّا أرسلناهُ بأنْ أنذِرْ قومَك)، أي: (بأنْ قُلْنا له: أنذِرْ)، أي: (بالأمر بالإنذار)[٦٢]، فعلى هذا تُقدَّر بالمصدر الطلبي؛ حيث وقعَت موصولةً بأمرٍ أو نَهْيٍ؛ نحو: (كتبْتُ إليه بأنْ قُمْ ولا تقْعُدْ)، أي: بالأمر بالقيام والنهي عن القعود، ولا يفوت معنى الطلب في الجملة، وعلى تقدير التسليم فلا نُسلِّم فواتَ معنى الأمريَّة كفوات معنى المضيِّ والاستقبال؛ وذلك لأنَّ السَّبك مُفَوِّتٌ لمعنى الأمر أصْلاً ورأسًا؛ لأنَّ اللفظ – حينئذٍ – لا يدلُّ عليه بوجهٍ من وجوه الدلالة، وليس السبك بمُفَوِّتٍ للدلالة على معنى الزمان الماضي والمستقبل بالكليَّة؛ لأنَّ المصدر حدثٌ، ويلزم من وجوده وجودُ الزمان، فله دلالةٌ على الزمن بطريق الالتزام، فلمْ تَفُتْ الدلالة عليه بالكليَّة، ولا يلزم من تجويز الثاني تجويز الأول"[٦٣].

وقد بدا تأثُّر أبي حيان والدماميني بشيوخهما واضحًا في مسألة الضرورة؛ فعندما ذكر ابن مالك أنَّ الضرورة تقع في الشعر والنثر، وهي اختياريةٌ، وغير اضطراريةٍ، ومثَّل لذلك بقول الشاعر[٦٤]:

ما أنْتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُوْمَتُهُ ولا الأصِيْلِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ.

وبقول الآخر[٦٥]:

يقولُ الخَنَا وأبغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ.

وبقول الآخر[٦٦]:

ما كَاليَرُوحُ ويَغْدُو لاهِيًا مَرِحًا مُشَمِّرًا يَسْتَدِيْمُ الحَزْمَ ذو رَشَدِ.

ومِثْلُه[٦٧]:

وَلَيْسَ اليُرَى لِلْخِلِّ مثْلَ الذي يرَى لَهُ الخِلُّ أهْلاً أنْ يُعَدَّ خَلِيْلا.[٦٨]

ثمَّ قال ابن مالك "وعندي أنَّ هذا غير مخصوصٍ بالضرورة؛ لتَمكُّن قائل الأوَّل من أن يقول: (ما أنتَ بالحَكَمُ المُرْضَى حكومَتُهُ)، ولتمَكُّن قائل الثاني من أنْ يقول: (إلى ربِّنا صَوْتُ الحمارِ يُجَدَّعُ)، ولِتَمكُّن الثالث من أنْ يقول: (ما مَنْ يرُوح)، ولتَمَكُّن الرابع من أنْ يقول: (ومَا

مَن يُرى)، فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته، ففي ذلك إشعارٌ بالاختيار وعدم الاضطرار"[٦٩]، اتَّبع أبو حيان والدماميني في ذلك رأيَ سيبويه[٧٠]؛ إذْ قَصَرَا الضرورة على الشعر دون النثر؛ لأنَّ الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في غيره[٧١].

وإذا نظرْنا إلى منهج كلٍّ من أبي حيان والدماميني في السماع والقياس نجد أنهما يعتمدان المسموع من كلام العرب، ويُعْنيَانِ به، والمقصودُ بالسماع الاعتدادُ فقط بالكلام العربي الفصيح المنقول نقلاً صحيحًا، الخارج عن حَدِّ القِلَّة إلى حَدِّ الكثرة[٧٢]، فكان أبو حيان في كثير من المسائل النحوية لا يعْتَدُّ برأيٍ لا يستند إلى السماع، ولا يقيس شيئًا إلاَّ بعد تقرُّر السماع، وعلى هذا كان يحدِّد اختيارَه لآراء النحاة، والحُكم عليها، ويتمثَّل رأيه في السماع والقياس واضحًا في قوله: "مذْهبنا في إثبات الأحكام النحوية أنَّا نرجع فيها إلى السماع، فلا نُثْبت شيئًا من الأحكام إلاَّ بعد إثبات نَوْعه، ولا نُثبتُ شيئًا منه بالقياس؛ لأنَّ كلَّ تركيبٍ له شيءٌ يخصُّه، فلو قِسْنا شيئًا على شيءٍ لأوْشك أنْ نُثبت تراكيبَ كثيرةً، ولم تنطق العرب بشيءٍ من أنواعها، والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنَّما هو بعد تقرُّر السماع، فلا نُثبت الأحكام بالقياس، إنَّما نُثبتُها بالسماع من العرب، ويكون في الأقْيسة إذ ذاك تأنيسٌ وحِكْمةٌ لذلك السماع، ومَنْ تأمَّل كتاب سيبويه وجده في أكْثره سالكًا هذه الطريقة التي اخترناها في إثبات الأحكام بالسماع"[٧٣].

وممَّا يدل على أنَّ أبا حيان كان يعتمد السماعَ الخارج عن حدِّ القلة إلى حَدِّ الكثرة اعتراضُه على ابن مالك في رأيه بأنَّ (لا) تعمل عمل (ليس)، فتنصب الخبر قليلاً[٧٤] في قوله: "فلم يبقَ ما يدلُّ على أنها تعمل عمل (ليس) إلاَّ البيتان السَّابقان، وهما من القلَّة بحيث لا تُبنَى عليهما القواعد"[٧٥]. بل إنَّ أبا حيان كان لا يعتدُّ بالقياس غير القائم على السماع المتواتر، ومن نماذج ذلك اعتراضه على ابن مالك حين أجاز حذف الألف واللام من الأسماء الموصولة،؛ إذْ مثَّل ابن مالك لذلك في الشرح بقراءة بعض الأعراب لقوله تعالى: ﴿**صِرَاطَ لذِينَ**﴾[الفاتحة/٧][٧٦]. فقال أبو حيان: ولم يذكرْ المصنِّف شاهدًا على ما ادَّعاه من حذف الألف واللام من (لَذي ولَذانِ ولَذينَ ولَتي ولَتان ولاتي) سوى قراءة هذا الأعرابي، فإنْ كان مُستَنَدُهُ القياس على قراءة هذا الأعرابي، فجوَّز الحذف من البواقي دون سماعٍ كان قياسًا فاسدًا؛ لأنَّ ذلك في ﴿**صِرَاطَ لَذِينَ**﴾ في غايةٍ من الندور والشذوذ، فلا يُقاس عليه"[٧٧]. فهو هنا لم يرفض القياس غير القائم على السماع، وإنما كان يؤيِّد السماع المتواتر، ولا يأخذ بالسماعات الشاذَّة إلاَّ نادرًا.

وكان أبو حيان في شرحه للتسهيل يقدِّم السماع على القياس، ومن نماذج ذلك ردُّه على على كلام ابن مالك حين جعل ارتفاع الظاهر بأفْعَل التفضيل بعد نفْيٍ، وألْحَقَ به كذلك ارتفاعَه بعد نَهْيٍ أو استفهامٍ فيه معنى النفي؛ إذْ قال: "ولم يَرِدْ هذا الكلام المتضمِّن ارتفاعَ الظاهر بأفْعَل التفضيل إلاَّ بعد نفيٍ، ولا بأسَ باستعماله بعد نهيٍ أو استفهامٍ فيه معنى النفي، كقولك: لا يكنْ غيرُك أحَبَّ إليه الخيرُ منه إليك، وهل في الناس رجلٌ أحَقُّ به الحمدُ منه بمُحْسنٍ لا يَمُنُّ"[٧٨]. ثم ردَّ أبو حيان على ابن مالك في هذا بقوله: "وإذا كان لم يَرِدْ هذا الاستعمال إلاَّ بعد نفيٍ، وجبَ اتِّباعُ السماع فيه، والاقتصار على ما قالتْه العرب، ولا يُقاس عليه النهي ولا الاستفهام الذي يُراد به النفي، لا سيَّما ورفْعُه الظاهرَ إنَّما جاء في لغةٍ شاذَّةٍ، فينبغي أنْ يُقتَصَر في ذلك على مؤْرد السماع، على أنَّ إلْحاقَهما بالنفي ظاهرٌ في القياس، ولكنَّ الأوْلَى اتِّباع السماع"[٧٩].

وكان أبو حيان يبني مقاييسَه النحوية على وجود الكثرة؛ إذْ قال: "إنَّما نبْني المقاييس العربية على وجود الكثرة"[٨٠]. ومن النماذج التي يبدو فيها اعتماد أبي حيان على القياس اعتراضه على ابن مالك حين أجاز تثْنيةَ اسم الجمع، وجمْع التكسير قياسًا[٨١]؛ فقد رأى أبو حيان أنَّ تثنية الواحد هي المقِيْسَة، وأمَّا الثلاثة: (الجمْع واسم الجمْع واسم الجنْس) فلا تنقاس التثنية فيها؛ إذْ قال: "وهذا الذي ذهب إليه مخالفٌ لما عليه الناس من اقْتياس ذلك، بل نَصُّوا على أنَّ تثنية اسم الجمع وجمع التكسير مسوَّغةٌ لا مَقِيْسَةٌ، فإن اضْطُر شاعرٌ إلى ذلك مما لم يُسمَع فيه التثنية جاز له ذلك في الضرورة، والذي نختاره، وتنطق به أكثر كتب النحاة أنَّ جمْع الجمع لا ينْقاس، سواءٌ أجُمِع جمْعَ تصحيحٍ، أم جُمع جمْعَ تكسيرٍ لقلَّةٍ أو لِكثْرَةٍ، ويوقَف فيه على المسموع، وكلُّ ما ورد من ذلك نادرٌ، نصَّ على منْع القياس فيه سيبويه، والجرْمِي، والفرَّاء، وغيرهم من المتقدِّمين والمتأخرِّين، فمختارُ المصنِّف غير مختارٍ[٨٢].

وكان الدماميني – كذلك – يَعْتَدُّ بالسماع والقياس، وأخذ على ابن مالك أنه لم يأخذ بالسماع في كثيرٍ من المسائل النحوية، ومن نماذج ذلك أنَّ ابن مالك رأى أنَّ من الأشياء التي تخلِّص الفعل المضارع للدلالة على الاستقبال (السين وسوف)[٨٣]، وذكر في شرح التسهيل أنَّ السين وسوف متساويتان في التعبير عن المستقبل[٨٤]، ثم اعترض عليه الدماميني مستدلاً بالسماع والقياس؛ إذْ قال: "أمَّا **السماع** فتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد، كقوله تعالى: ﴿**وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا**﴾[النساء/١٤٦]، وقوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ**

سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[النساء/١٦٢]، ولا حجَة فيه؛ لجواز أنْ يكون المقيَّد بـ(سوف) مُتراخيًا كثيرًا لطائفةٍ من المؤمنين، وبـ(السِّين) غير متراخٍ كثيرًا لطائفةٍ أخرى؛ إذْ ليس في النص ما يدلُّ على أنَّ كليهما لطائفةٍ واحدةٍ بالتخصيص والتعيين، وكذا ما أورده من مُثُل السماع التي احتجَّ بها، كلُّ ذلك ممَّا يتطرَّق إليه القَدْحُ. وأمَّا **القياس** فهو أنَّ الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يُقْصَد به إلاَّ مُطْلَق المضيِّ، دون تعرُّضٍ لقُرْب الزَّمان ولا لبُعْده، فينبغي ألاَّ يُقْصَد بالمستقبل إلاَّ مُطْلقُ الاستقبال، دون تعرُّضٍ لقُرْبٍ ولا بُعْدٍ؛ ليَجري المتقابلان على سَنَنٍ واحدٍ، وفيه نظرٌ؛ لأنه قاس المضارع المقترن بالأداة الموجبة للتخصيص على الماضي الخالي عنها، وهو غير صحيحٍ، فإنَّ الماضي إنْ كان بدون أداةٍ – كـ(قد) مثلاً – دلَّ على الماضي المطلَق، وإذا اقترن بها دلَّ على الماضي القريب من الحال، وهو في حالتيه كالمضارع، فإنَّه مع خُلُوِّه من الأداة يدلُّ على معنًى، ومع اقترانه بها يدلُّ على معنًى آخر، على أنَّ قياس أحد المتقابلَيْنِ على الآخر لا يُجْديه نفْعًا؛ لجواز اختصاص كلٍّ منهما بحُكمٍ يقابل حُكْمَ الآخر، ويجوز مع ذلك أنْ يكون مشاركًا له في حُكْمٍ آخر، ألا ترى أنَّ الأمر والنَّهي متشاركان في الإنشاء، وقد انفرد كلٌّ منهما بأحكامٍ تَخُصُّه؟ ومتى لم يذكر الجامع بين المِقيس والمِقيس عليه الذي هو مَناطُ الحُكم لم يصحَّ القياس"[٨٥].

وقد اعتمد الدماميني على السماع والقياس في حذف الخبر؛ إذْ قال: "وإذا عُلِم الخبر جاز حَذْفُه مطلقًا؛ للقياس على حذف الخبر في هذا الباب، وللسماع، ففي التنزيل ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ**﴾[فصلت/٤١]، وفيه: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ**﴾[الحج/٢٥]، وقال الشاعر[٨٦]:

سَلُوا أنَّ حيًّا من قريشٍ تَفضَّلوا على النَّاسِ أو أنَّ الأكَارِمَ نَهْشلا.

وقول الآخر[٨٧]:

إذا قِيلَ سِيروا إنَّ لَيلَى لَعلَّها حَرَى دون ليلَى مائلُ القَرْنِ أغْضَبُ.

فالخبر في ذلك محذوفٌ؛ للعِلْم به"[٨٨]. فهو هنا أجاز حذف الخبر بالسماع المتواتر، وبالقياس على النظير.

وكان الدماميني في بعض المسائل لا يأخذ بالآراء المفردة ما لم تكن مستندةً إلى روايةٍ أو سماعٍ، ومن أمثلة ذلك رَدُّه على أبي حيان في بعض استدلالاته؛ إذْ قال: "والبيتان لا شاهدَ

فيهما؛ لجواز كوْن الناسخ شأنيًّا، نَعَم لو سُمِع نصْبُ (النَّوْل) لكان خبرًا، وصحَّ الاستشهاد به، ونهض الاعتراض، لكنْ لم يُحْكَ ذلك إلاَّ عن تجويز ابن هشام، وذلك رأيٌ لا روايةٌ، فلا يجب قبوله"(٨٩).

ومِمَّا يتضح فيه اختلاف أبي حيان والدماميني في المنهج النحوي موقفُهما من العِلَل، والتعليل النحوي، فقد أراد أبو حيان أنْ يُقدِّم الأحكام النحوية خاليةً من العلل الجدلية المغالية، ورغْبتُه في تجريد الأحكام النحوية من التعاليل أمْرٌ واضحٌ في منهجه النحوي؛ فقد دعا إلى إلغاء التعاليل التي لا تُجدي نفْعًا، وأخذ على النحاة إيغالَهم في تعليل الأحكام النحوية، وإغفالَهم الاستناد إلى السماع الصحيح؛ إذْ قال: "وعِلْم العربية إنَّما هو من باب الوضْعيَّات العربية، ففي الحقيقة لا يُحتاج فيه إلى تعليلٍ، كما لا يُحتاج في علْم اللغة إلى تعليل... والنحويون مُوْلَعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكامًا نحويةً مستندةً للسماع الصحيح، لكان أجْدَى وأنفع، وكثيرًا ما نُطالع أوراقًا في تعليل الحُكْم الواحد، ومُعارضاتٍ ومناقشاتٍ، ورَدِّ بعضِهم على بعضٍ في ذلك، وتنْقيحاتٍ على زَعْمهم في الحدود، خصوصًا ما صنَّفه مُتأخِّروا المشارقة على مقدِّمة ابن الحاجب، فنسأم من ذلك، ولا يحصل في أيدينا شيءٌ من العِلْم، ولقد اطَّلَعْتُ على جملةٍ من الألسُن، كلسان التُّرك، ولسان الفُرْس، ولسان الحَبَش، وغيرهم، وصنَّفتُ فيها كُتبًا في لُغتها ونحْوها وتصْريفها، واستفدْتُ منها غرائب، وعلمْتُ باسْتقرائها أنَّ الأحكام التي اشتملتْ عليها لا تحتاج إلى تعليلٍ أصْلاً، وأنَّ كلَّ ترتيبٍ كُلِّيٍ يُحتاج فيه إلى نصٍّ من السماع، وأنَّها لا يدخلها شيءٌ من الأقْيِسَة، وإنَّما يُقال من ذلك ما قاله أهلُ ذلك اللسان"(٩٠).

وقد صرَّح أبو حيان بموقفه من هذه التعليل في بعض المسائل النحوية، ومن نماذج ذلك قوله في باب المعرَّف بالأداة: "ذكر أصحابنا فيها مذهبين: **أحدهما** مذهب جميع النحاة إلاَّ ابنَ كيسان أنَّها أحادية الوضْع، وهي اللام، والألِفُ ألِفُ وصْلٍ جيء بها؛ وصْلةً إلى النُّطْق بالساكن. **والثاني** مذهب ابن كيسان أنَّها ثنائية الوضع؛ نحو: (قد وهل)، وهمزتها همزة قطعٍ... وهذا الخلاف في الأداة قليلُ الجَدوى، وبعض الألْسُن خالٍ من أداة التعريف، كلسان التُّرك، وبعضهم فيه أداة التنكير، وحذْفُها من علامة التعريف كلسان الفُرْس، وبعضهم مختلف الأداة في التعريف بالنسبة إلى التذكير والتأنيث، كلسان النَّجسور، وهذه كلُّها أوضاع لا تُعلَّل"(٩١).

ومن نماذج رفْضِ أبي حيان أيضًا للتعاليل النحوية قوله في باب المستثنى – عندما ذكر اختلاف النحاة في ناصب المستثنى –: "ومثْلُ هذا الخلاف لا يُجدي كبير فائدةٍ، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل، وناصب المفعول، وإنَّما الخلاف الذي يُجْدي هو فيما أدَّى إلى حُكْمٍ لفظيٍّ، أو معنًى كلاميٍّ"(٩٢)، وكذلك قوله في باب المنصوبات: "وكوْن المفاعيل خمسةً هو مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنَّه ليس للفعل إلاَّ مفعولٌ واحدٌ هو المفعول به، وباقيها مُشبَّهةٌ بالمفعول به، وهذا الخلاف لا يُجدي كبيرَ فائدة"(٩٣).

ولعلَّ أبا حيان تأثَّر في مذهبه النحوي – الذي دعا فيه إلى إلْغاء التعليل النحوية التي لا تُجْدي نفْعًا – بالمذهب الظاهري، وبما قاله ابن مضاء القرطبي؛ إذْ دعا إلى إلْغاء العلل الثواني والعلل الثوالث، ورأى أنَّه يكفي فقط أنْ نأخذ بالعلَّة الأولى؛ لأنَّها تُعطينا الحُكْم في الباب على نحو ما تكلَّم العرب، أمَّا العلل الثواني والثوالث فهي تكلُّفٌ، وضربَ لذلك مثلاً بعِلَّة رافع الفاعل في قولنا: (قامَ زيدٌ)، فالعلَّة الأولى هي أنَّ كلَّ فاعلٍ مرفوعٌ، فهكذا تكلَّمت العرب، وثبت ذلك بالاستقراء من كلِّ المتواتر، أمَّا العلَّة الثانية فهي للتَّفريق بين الفاعل والمفعول، والعلَّة الثالثة هي أنَّ الفاعل رُفع؛ لأنَّه قليلٌ، والمفعول نُصب؛ لأنَّه كثيرٌ، ولما كان الرفع ثقيلاً، والنصب خفيفًا، جُعل الثقيل للقليل، والخفيف للكثير؛ ليتمَّ التعادل والتَّوازن(٩٤).

وكان أبو حيان في تعليلاته النحوية يعتمد على المذهب الظاهري؛ إذْ يعتمد على وجود أدلَّةٍ وعلاماتٍ ظاهرةٍ؛ وذلك لأنه كان كثيرًا ما يبحث عن المعنى النهائي للتعبير، وليس على أصْل الوضع، ولا يُعنَى كثيرًا بالفائدة الباطنية، وهذا أمرٌ يتَّفق وفِكْرَه الظاهري، ويبدو هذا واضحًا في رأيه بأنَّ الفعل المضارع يدل على الاستقبال بوجود علاماتٍ ظاهرة تخصِّصه للمستقبل، وهي (السين وسوف)(٩٥). وكذلك رأى أنَّ الفعل الماضي انصرف إلى الاستقبال في قول الشاعر(٩٦):

رِدُوا فواللهِ لا ذُدْنَاكُمُ أبَدًا ما دَامَ في مَائِنَا وِرْدٌ لِتُزَّالِ.

بقرينةٍ ظاهرةٍ، وهي إعْمالُه في الظرف المستقبل (أبدًا) (٩٧)، وكذلك في مسألة (لزوم استقبال فعل الأمر)، فهو يعتمد على المعنى المجازي لفعل الأمر والفعل المضارع، بصرف النظر عن الوضع الأول لصيغة الفعل، فالذي يعنيه هو الفائدة والوظيفة الظاهرة، وليس جذور الفائدة

الباطنية، وهكذا نرى أنه يقترب من التداولية الحديثة، فهي تنظر في الفائدة النهائية، ولا تبحث في بواطن الصيغ.

أمَّا الدماميني فكان يعتمد في تعليلاته النحوية – إلى جانب اعتماده على السماع – على أصْل الوضع، فهو يرى أنَّ الفعل المضارع إذا خلا من العوامل اللفظية التي ترجِّحه للاستقبال، كانت دلالتُه على الحال أَوْلَى[٩٨]؛ لأنَّ ذلك يرجع إلى أصْل الوضع، فالمضارع وُضع ليُدَلَّ به على الحال، وهو في هذا قد استخدم المنطق، فإنَّ اللفظ إذا صلح للقريب والبعيد كان حَمْلُه على القريب أوْلَى. كما اعتمد الدماميني في بعض تعليلاته النحوية على وجود القرائن التي تحدِّد الدلالة، فقد رأي أنَّ (كان) لا تتحدَّد دلالتها على الاستمرار أو الانقطاع، بل ذلك على قرينة السياق الذي تَرِدُ فيه[٩٩].

وكان الدماميني أحيانًا يعتمد في تعليله آراءه النحوية على كثرة الاستعمال، فقد ذهب إلى أنَّ الضمير يتعيَّن انفصالُه إنْ حُصِر بـ(إنما)؛ وذلك بناءً على قاعدتين: **إحداهما**: أنَّ (إنَّما) للحصر، وهو الذي عليه أكثر الناس. **والثانية**: أنَّ المحصور بها هو الأخير لفظًا، وهو الذي أجمع عليه البيانيُّون، وعليه غالب الاستعمال[١٠٠].

وبالرغم من أخْذِ أبي حيان بالظاهرية في آرائه النحوية فإنه لم يتأثَّر بها كثيرًا في مسألة العامل؛ إذْ كان في بعض آرائه يهتم بالعوامل، لأنَّ لها أثرًا واضحًا في الكلام، فتغيير إعراب الكلمات إنما هو أثرٌ لِمَا يُحدثُه العامل في الكلام؛ فالإعراب تغييرٌ في الكلمة لعاملٍ. وكان في بعض آرائه يترك الظاهرية، ويعتمد على التأويل، وتقدير المحذوف؛ إذْ رأى أنَّ الفعل الماضي انصرف إلى الاستقبال في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ**﴾[فاطر/٤١]؛ لأنه في المعنى مُعلَّقٌ على مستقبلٍ وهو الشرط؛ لأنَّ ﴿**إِنْ أَمْسَكَهُمَا**﴾ جوابٌ للقسم المحذوف، وجواب الشرط محذوفٌ؛ لدلالة جواب القسم عليه، وجواب الشرط المحذوف مستقبلٌ قطعًا، فكذلك ما دلَّ عليه، وهو جواب القسم[١٠١]، فهو هنا قد ترك الظاهرية إلى البحث في عُمق التراكيب عن الفائدة الباطنية.

وكان أبو حيان أحيانًا يستخدم الطريقة المنطقية في منهجه النحوي؛ إذْ قال في ترتيب الأفعال: "الذي يقْتضيهِ الترتيب الوجودي أنْ يُبدَأ بالأمر الدَّالِّ بوضْعِه على الاسْتقْبال، ثم المضارع؛ لأنه يكون للحال ويكون للاستقبال، ثم بالماضي؛ لأنه منتهى الفعل؛ إذْ الفعلُ يكون معدومًا غيرَ مسبوقٍ بوجودٍ، ثم يصير موجودًا، ثم يصير معدومًا مسبوقًا بوجودٍ"[١٠٢]. وكذلك اعتراضُه على تعليل ابن مالك كَوْنَ الإعراب أصلاً في الأسماء؛ لأنها تقبل بصيغةٍ واحدةٍ معاني مختلفةً، والأفعال والحروف ليست كذلك[١٠٣]؛ فقد رَدَّ أبو حيان هذا التعليل ردًّا منطقيًّا، فكما أنَّ الاسم يقبل بصيغةٍ واحدةٍ معانيَ مختلفةً، وهو مُعرَبٌ، فكذلك الحرف الواحد يقبل بصيغةٍ واحدةٍ معانيَ مختلفةً، وهو مُلازِمٌ للبناء، إذن فليس هذا التعليل هو المعوَّل عليه في جَعْلِ الإعراب أصلاً في الأسماء[١٠٤].

وكان الدماميني – كذلك – يعتمد في بعض المسائل على التأويل، وتقدير محذوفٍ؛ إذْ حمَل قول الشاعر[١٠٥]:

وإنَّ الذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دماؤُهُمْ هُمُ القومُ كلُّ القوْمِ يا أمَّ خالِدِ.

على أنْ يكون (الذي) مفردًا وُصِف به مُقدَّرٌ مفردُ اللَّفظِ مجموعُ المعنى، أي: وإنَّ الجمْعَ الذي، أو الجيشَ الذي[١٠٦].

وكان الدماميني في بعض المسائل يتوسَّع في آرائه النحوية؛ فقد أجاز أنْ يُستغنَى بالضمة عن الواو في الأفعال الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر[١٠٧]، وكان هذا هو السبب في اعتراضه على ابن مالك عندما جعل هذا الاستغناء بالضمة عن الواو مع الفعل الماضي مُطلقًا، وفعل الأمر قليلاً[١٠٨].

وقد استشهد كلٌّ من أبي حيان والدماميني على آرائهما النحوية بالقرآن الكريم وقراءاته، وبما قاله العرب الفصحاء من شعرٍ أو نثرٍ، وكان القرآن الكريم على رأس الشواهد التي اعتمدا عليها في تقرير القواعد النحوية؛ لأنَّه نزل بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، وحَظِي بعنايةٍ كبرى في حِفْظه ودراسته، وقد تولَّى الله – عز وجل – حفظه؛ إذْ قال: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[الحجر/٩].

وعُنِي أبو حيان في آرائه النحوية بالقراءات القرآنية المتواترة والشَّاذَّة؛ إذْ رأى أنَّ هذه القراءات جاءت على لغة العرب متواترَها وشاذَّها، وقد صرَّح بهذا في مقدمة تفسيره للقرآن الكريم(١٠٩). وكان أبو حيان شديد الاهتمام بلغات القبائل، ويظهر هذا الاهتمام واضحًا جليًّا في تفسير البحر المحيط؛ فقد بلغ عدد القبائل التي عزا إليها اللَّهجات أربعًا وستِّين قبيلةً(١١٠)؛ إذْ قال: "كلُّ ما كان لغةَ قبيلةٍ قيسَ عليه"(١١١).

وكان أبو حيان يأخذ بالمنقول من اللغات، ولا يستكرهها، ويبدو هذا واضحًا من خلال تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ**﴾[البقرة/٣٥]؛ إذْ قال: "وقُرِئ (الشِّجرة) بكسر الشين، حكاها هارون الأعور عن بعض القرَّاء، وقُرِئ أيضًا (الشِّيَرَة) بكسْر الشين، والياء المفتوحة بعدها، وكره أبو عمرو هذه القراءة، وقال: يقرأ بها برابرُ مكة وسودانُها، وينبغي ألاَّ يكرهها؛ لأنَّها لغةٌ منقولةٌ فيها. قال الرياشي: سمعتُ أبا زيدٍ يقول: كُنَّا عند المفضَّل، وعنده أعرابٌ، فقلتُ: إنَّهم يقولون: (شِيَرَة)، فقالوا: نعم، فقلتُ له: قلْ لهم يُصغِّرونها، فقالوا: شُيَيْرَة"(١١٢)، وإنَّما يرجع هذا الاهتمام باللهجات إلى الارتباط الوثيق بينها وبين القراءات والقواعد النحوية؛ إذْ تعتمد القراءات في أوْجه اختلافها على ما بين اللهجات من اختلافٍ، كما أنَّ لهجات القبائل ما هي إلاَّ نحوٌ من نحو اللغة الفصحى ولونٌ من ألوانها.

وكان الدماميني – كذلك – يَعْتَدُّ بالقراءات القرآنية جميعِها، المتواتر منها والشَّاذِّ، وكان يبني عليها قواعده النحوية، ومن النماذج التي اعتَدَّ فيها بالقراءات المتواترة قوله بجواز إعْمال (إنَّ) المؤَكِّدة، وإهْمال عملها بعد التخفيف في (باب الأحْرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر): "بعد تخفيف (إنَّ) المؤَكِّدة يغلب الإهمال على الإعمال، مثل: (إنْ زيدٌ قائمٌ) برفْع الجُزْأين، وهو الغالب، أو: (إنْ زيدًا قائمٌ) بنَصْب (زيد)، واستشهد بقراءة الحرميَّيْن(١١٣)، ﴿**وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ**﴾[هود/١١١]، بتخفيف (إنَّ) ونَصْب (كلاًّ)(١١٤). ومن نماذج استشهاد الدماميني بالقراءات الشَّاذَّة قوله في (باب إعراب الصحيح الآخر) بجواز فَتْح نون المثنَّى؛ إذْ استشهد بقراءة مَن قرأ: ﴿**وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِن قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ وَيْلَكَ آمِنْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ**﴾[الأحقاف/١٧]، بفَتْح نون المثنَّى في (تعدانِنِي)، وهي من القراءات الشَّاذَّة(١١٥).

وسار الدماميني على نَهْج ابن مالك في الاعتداد بالحديث النبوي الشريف، والاستدلال والتمثيل به على القواعد النحوية، "فالحديث النبوي الشريف هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله – عز وجل – وقد كان من الواجب أنْ يُعَدَّ بعد القرآن الكريم في منزلة الاستشهاد به"(١١٦)، فالدماميني من العلماء الذين أكثروا من التمثيل بالأحاديث النبوية الشريفة، وأجازوا الاحتجاج به، وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يكن يأخذ بالحديث على إطْلاقه، بدليل ما ورد في المكاتبة التي دارت بينه وبين شَيْخه سراج الدين البلقيني، التي تبيِّن أنَّ الاستشهاد بالحديث عنده إنَّما هو للاعتضاد، لا لإثْبات قاعدةٍ نحويةٍ، فالاستشهاد بالحديث يجب أنْ يكون على ما هو موجودٌ من كلام العرب(١١٧).

وكان الدماميني في بعض الأحيان يَمْزج بين الشاهد القرآني والحديث النبوي الشريف والشواهد الشعرية في الاستدلال على قاعدةٍ نحويةٍ؛ إذْ يبدأ أولاً بالشاهد القرآني، ثم يُعَزِّزُه بحديثٍ شريفٍ وشاهدٍ شعريٍّ، ومن نماذج ذلك ما جاء في كيفيَّة تثْنية اسم الجمع؛ إذْ استشهد بقوله تعالى: ﴿**يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ**﴾[آل عمران/١٥٤]، في حالة الرفع، وقوله تعالى: ﴿**قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ**﴾[آل عمران/١٣]، في حالة الجرِّ، ثم مثَّل بقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – : "**مَثلُ المنافق كمَثل الشَّاة العائرة بين الغنمَيْن**"، ومثَّل بقول الفرزدق(١١٨):

وكُلُّ رَفِيْقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإنْ هُمَا تَعَاطَا القَنَا قَوْمَاهُما أَخَوَانِ.(١١٩)

وكان أبو حيان من السابقين إلى رفْض الاستشهاد بالأحاديث النبوية، ويتبيَّن ذلك من خلال إنكاره على ابن مالك استشهادَه بالحديث النبوي الشريف، مُعلِّلاً ذلك بأنَّ العلماء تركوا ذلك لعدم وثوقهم من أنَّ ذلك من لفظ الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم – فلو وثقوا بذلك لجرى الحديث الشريف مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكليَّة، وإنَّك لتجدُ أنَّ الرُّواة أجازوا النقل بالمعنى – لا سيَّما في الأحاديث الطُّوال – وهناك أمْرٌ ثانٍ، وهو وقوع اللَّحْن فيما رُوي من الحديث؛ لأنَّ بعض الرُّواة كانوا غيرَ عرب، وكانوا يَلْحنون وهم لا يعلمون ذلك(١٢٠).

ومن نماذج رَفْض أبي حيان للاستشهاد بالحديث الشريف اعتراضُه على ابن مالك في مسألة (تمييز الأَلْف وتمييز المائة)، حين قال ابن مالك: "**واخْتُصَّ الألْفُ بالتمييز به مُطْلقًا، ولم يُميَّز بالمائة إلاَّ ثلاثٌ وإحدى عشرة وأخواتهما**"(١٢١). ثم قال ابن مالك في الشرح: "فنبَّهْتُ بذلك على أنْ يقال: إحدى عشرة مائة، واثنتا عشرة مائة، إلى تسع عشرة مائة، ولا يقال: عشْرُ

مائة، ولا عشرون مائة؛ استغناءً بالألْفِ والألْفَيْنِ، ومن تمييز المركَّب بمائةٍ قولُ جابرٍ – رضي الله عنه –: "**كنَّا خمسَ عشرةَ مائة**"(١٢٢) – يعني أهلَ الحديبية – وفي حديث البراء – رضي الله عنه –: "**كنَّا يوم الحديبية أربعَ عشرة مائة**"(١٢٣)، واعترض أبو حيان على ابن مالك في استدلاله على هذا الرأي بالحديث النبوي؛ إذْ قال: "إنه يحتاج في ذلك إلى صحَّة نَقْلٍ أنَّ ذلك مسموعٌ من كلام العرب، بل المعروف في ذلك أنْ يقال: ألْفٌ ومائةٌ، وألْفٌ ومائتانِ، وألْفٌ وثلاثُمائةٍ إلى ألْفٍ وتسعمائةٍ ... وما أظنَّ هذا الرجل أخذ هذا الحُكم، ولا بَنَاهُ إلاَّ على ما رُويَ في ذلك من حديث جابرٍ والبراء، فإنَّ عادتَه ذلك، وهو إثبات الأحكام النحوية بمَا وقع في كتب الحديث، وهذه عادةُ مَن لم يشتغل على العلماء، بل ينظر بنفسه، ويستبدُّ برأيه"(١٢٤).

وعلى الرغم من أنَّ أبا حيان كان في طليعة مَن رفضوا الاحتجاج بالحديث الشريف – إذْ عُرف عنه أنَّه تحامل كثيرًا على ابن مالك عندما جوَّز ابن مالك الاحتجاج بالحديث الشريف(١٢٥)– فإنَّ أبا حيان نفسَه استدلَّ ببعض الأحاديث النبوية على سبيل التمثيل، وليس على سبيل الاستشهاد على القواعد النحوية، فالشواهد موجودةٌ، ولكنه دعَّمها بأمثلةٍ من الحديث النبوي، وهذا لا ينافي فكرة رَفْضِه للاستدلال بالحديث النبوي، فهذه الفكرة مُطَّردةٌ في مؤلَّفاته، ومن نماذج ذلك تمثيله على وقوع (ليس) استثناءً؛ إذْ قال: "وذُكر في الحديث قول النبي – صلى الله عليه وسلم(١٢٦): "**يُطبع المؤمن على كلِّ خُلقٍ ليس الخيانةَ والكذب**"(١٢٧).

ومثَّل أبو حيان بالحديث الشريف – أيضًا – على عدم جواز حذف الحال إذا توقَّف المراد على ذكرها؛ إذْ قال: "نهى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن بيع الحيوان اثنين بواحدٍ، أي: متفاضلاً"(١٢٨). ومثَّل – أيضًا – في كلامه على معمول الصفة المشبهة بقوله: "وقد جاء في الحديث في صفة الدَّجال: (**أعْوَر عينه اليُمْنى**)، فاليُمْنَى صفةٌ لعينه، وعينُه معمول الصفة"(١٢٩). ومثَّل– أيضًا – على أنَّ (مِن) لابتداء الغاية بقوله: "وفي الحديث: (**من نصْفِ النهار إلى صلاة العصر**) ، وفيه: (**من صلاة العصر إلى مغرب الشمس**)(١٣٠)، وفيه: (**فمُطِرْنا مِن جُمعةٍ إلى جُمعةٍ**)(١٣١)، ومنه في حديث عائشة – رضي الله عنها –: (**ولم يجلس عندي من يوم قيل فِيَّ ما قيل**)(١٣٢)، وقول أنس: (**فلم أزَلْ أُحبُّ الدُّبَّاء**(١٣٣) **من يومئذٍ**)(١٣٤)، وفيه قال – عليه الصلاة والسلام – لفاطمة:(١٣٥) (**هذا أوَّل طعامٍ أكلَهُ أبوكِ من ثلاثة أيامٍ**)"(١٣٦).

ونجد أبا حيان في كتبه قد أخَّر الاستدلال بالحديث الشريف عن القرآن الكريم وكلام العرب، وكان في تمثيله بالحديث الشريف يحذف الإسناد، ويكتفي فقط بالمتْن، ولا يذكر درجة الحديث من حيث الصحة أو الضعْف، ومن نماذج ذلك تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ**﴾[الأعراف/١٧١]، قال: "النَّتْق: الجذب بشدَّةٍ، وفسَّره بعضهم بغايته، وهو القَلْع، وتقول العرب: نتَقْتُ الزيادة من فم القِرْبَة. والنَّاتق: الرحم التي تقْلَع الولد من الرحل، وفي الحديث[١٣٧]: (**عليكم بزواج الأبكار؛ فإنَّهنَّ أنْتَقُ أرْحامًا، وأطْيَبُ أفْواهًا، وأرْضَى باليسير**)"[١٣٨].

المبحث الثاني: العلل النحوية ومنهج كلٍّ من أبي حيان والدماميني في الاختلاف

قد بدا واضحًا من خلال الموازنة بين منهج أبي حيان ومنهج والدماميني في اعتراضاتهما النحوية على ابن مالك في شرح التسهيل أنَّ العلل النحوية كانت هي السبب في الاختلاف؛ فقد كان اختلافُهم في كثيرٍ من الآراء والأحكام النحوية نتيجةً للتعليل؛ فالعلَّة النحوية كانت هي مناط الحكم النحوي عند كلٍّ منهما، فعندما اعترض أبو حيان على ابن مالك بأنَّ (أبًا وأخًا) لا يلاقيان فعلاً بمعناهما[١٣٩]، كانت العلة النحوية هي السبب في رَدِّ الدماميني اعتراضَ أبي حيان على ابن مالك؛ إذْ رأى الدماميني أنه سُمِع عن العرب: (أبَوْتُ عشرةً، وأخَوْتُ خمسةً)[١٤٠]، فكان الاعتلال بالسماع هو السبب في الاختلاف في هذه المسألة.

وكذلك عندما رأى ابن مالك أنَّ (كان) تدل على المضيِّ من غير دلالةٍ على الانقطاع أو غيره، إلاَّ بوجود قرينةٍ تصْرفه إلى ذلك[١٤١]، كان السماع هو السبب في الاختلاف في هذه المسألة؛ إذْ رأى أبو حيان أنَّ (كان) تقتضي الانقطاع، وهذا مسموعٌ فيها وفي سائر الأفعال الماضية أنها تدل على الزمان الماضي المنقطع[١٤٢]، ثم رأي الدماميني أنَّ (كان) لا تترجَّح دلالتها على الانقطاع أو الاستمرار، وإنما ذلك للقرينة[١٤٣].

وكذلك عندما ذهب ابن مالك إلى أنه يجوز أنْ يُجَرَّ التمييز بـ(مِن) إنْ لم يكن التمييز فاعلاً في المعنى، ومثَّل لذلك بـ(زيد أكثر مالاً)[١٤٤]، كان السماع هو السبب في اعتراض أبي حيان على ذلك؛ فالعرب لم تَبْنِ فعلاً يتضمَّن معنى (أفْعَل التفضيل)، فلا يصحُّ أنْ يقال: إنه فاعل المعنى؛ إذْ لا فعل له[١٤٥]. ثم رأى الدماميني أنَّ (أفْعَل التفضيل) يلاقي فعلاً بمعناه، فـ(زيدٌ أكثرُ مالاً) أصْلُه: (زيدٌ أكثرُ مالُه)، فـ(مالُه) فاعلٌ لأفعَل التفضيل[١٤٦].

ومِمَّا يبدو فيه واضحًا أنَّ السماع كان سببًا في الاختلاف في بعض المسائل النحوية أنَّ أبا حيان رَدَّ رأيَ ابن مالك في أنَّ الألْف يُمَيَّز به مُطلقًا، أمَّا المائة فلا يميَّز بها إلاَّ ثلاثٌ وإحْدى عشرة وأخواتهما، وأجاز ابن مالك أنْ يقال: إحدى عشرة مائة، واثنتا عشرة مائة، إلى تسع عشرة مائة، ولا يقال: عَشْرُ مائة، ولا عشرون مائة؛ استغناءً بالألْفِ والألْفَيْنِ[١٤٧]، ثم رأى أبو حيان أنه يحتاج في ذلك إلى صحَّة نَقْلٍ أنَّ ذلك مسموعٌ من كلام العرب، بل المعروف في ذلك أنْ يقال: ألْفٌ ومائةٌ، وألْفٌ ومائتانِ، وألْفٌ وثلاثُمائة إلى ألْف وتسعمائة[١٤٨].

وكذلك عندما ذهب ابن مالك إلى أنَّ الصفة المشبهة يجوز أنْ تكون صالحةً للمذكر والمؤنث معنًى ولفظًا، أو معنًى لا لفظًا، أو لفظًا لا معنًى[١٤٩]. اعترض عليه أبو حيان بأنَّ ذلك لا يجوز؛ وعلَّل اعتراضه على ذلك بأنه لم يُسمَع عن العرب جَرَيانُ صفة المؤنث على المذكر، ولا صفة المذكر على المؤنث، فلا يجوز أنْ تقول: (مررْتُ بامرأةٍ حَصِيِّةِ البَعْل، ومررْتُ برجلٍ حائضِ المرأة)؛ لأنه لا يكون من الخِصَاء تأنيثٌ، ولا من الحيض تذكير.

وكما كان للسماع دورٌ أساسيٌّ في الاختلاف بين أبي حيان والدماميني في بعض آرائهما النحوية، كان للأصْل وللحَمْل على المعنى دورٌ في هذا الاختلاف أيضًا، فعندما رأى ابن مالك أنَّ عامل المصدر يُحذَف وجوبًا؛ لكَوْنه بدلاً من اللفظ بفعلٍ مستعمَلٍ في طلب، ومثَّل لذلك بقول الشاعر[١٥٠]:

قَدْ زَادَ حُزْنُكَ لَمَّا قِيلَ لا حَزَنَا حَتَّى كَأنَّ الذي ينْهَاكَ يُغْرِيْكَا.

ورأى أنَّ (حَزنا) في البيت مفعولٌ مطلقٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، تقديره: (لا تحزن حزنًا)[١٥١]، حمَل أبو حيان النفي هنا على معنى النهي؛ إذْ رأى أنَّ (لا) التي للنهي من خصائص المضارع، فلا تدخل على الاسم، ولا يجوز أنْ يُدَّعى أنَّ فعلَها محذوفٌ؛ لأنَّ فِعْل (لا) التي للنهي لا يجوز حَذفُه، فـ(لا) للنفي، ودخلتْ على (حزن) فَنَفَتْه، وهو مبنيٌّ على الفتح معها، ونوِّنَ ضرورةً[١٥٢]، ثم رأى الدماميني أنَّ الشاعر قد نَصَّ في البيت على النهي صراحةً في قوله: (**كأنَّ الذي ينهاكَ يُغريكا**)، فالبيت هنا جاء على أصْله من النهي، وما جاء على أصْلِه لا يُسأل عن عِلَّته[١٥٣].

وكذلك عندما اختار ابن مالك في المضافين إلى ما تَضمَّنهما لفظًا أو معنًى لفظَ الإفراد على لفظ التثنية، إذْ رأى أنَّ الإفراد أخفُّ من التثنية، والمرادُ به حاصلٌ، كما أنَّ المضاف والمضاف إليه كشيءٍ واحدٍ؛ لأنَّ بينهما اتِّصالًا من جهة المعنى(١٥٤)، اعترض عليه أبو حيان بأنَّ هناك جملةً من المسموع تقوِّي أنَّ التثنية أَوْلَى من الإفراد، هذا مع أنَّ الأصل في هذه المسألة هو التثنية(١٥٥). ثم رأى الدماميني أنَّ الإفراد أَوْلَى من التثنية(١٥٦).

وقد كان لإجماع العلماء دورٌ واضح في تعليل الاختلاف بين أبي حيان والدماميني في شرح التسهيل؛ فعندما رأى ابن مالك أنه يجوز تقديم الخبر المشتمِل على ضميرٍ عائدٍ على مبتدأ متأخِّرٍ، والخبر جارٌّ ومجرورٌ؛ نحو: (في دارِه زيدٌ)، ورأى أنَّ هذا جائزٌ بلا خلاف(١٥٧)، رَدَّ أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك من جواز هذه المسألة إجماعًا، وذكر أنَّ فيها خلافًا عن الأخفش؛ إذْ رفع (زيدًا) على أنه فاعلٌ(١٥٨)، ثم ردَّ الدماميني رأيَ أبي حيان في هذه المسألة، ورأى أنها جائزةٌ بإجماع(١٥٩).

وكذلك كان لتغليب بعض المذاهب النحوية دورٌ في الاختلاف في الآراء النحوية، فعندما ذكر ابن مالك أنَّ نون الوقاية لا تلحق على سبيل اللُّزوم إلاَّ فعلاً(١٦٠)، رأى أبو حيان أنَّ (أفعَل التعجب) لا تلزم فيه نون الوقاية، فيجوز أنْ تقول (ما أحْسَنَنِي! وما أكْرَمَنِي!) – وهو الأكثر – ويجوز أنْ تقول: (ما أحْسَنِي! وما أكرَمِي!)(١٦١)، ثم رأى الدماميني أنَّ أفعَل التعجب تلزمه نون الوقاية؛ فقد غلَّب رأيَ البصريين على رأي الكوفيين في هذه المسألة، فالكوفيون ذهبوا إلى أنَّ (أفعل التعجب) اسمٌ؛ لأنه لا يتصرَّف، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقاية، أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنه فعلٌ ماضٍ؛ لذا يجب أنْ تتصل به نون الوقاية مع ياء المتكلم؛ لتَقِيه من الكسر(١٦٢).

وكانت كثرة الاستعمال سببًا في اختلاف أبي حيان والدماميني في بعض المسائل النحوية، فعندما ذهب ابن مالك إلى أنه يتعيَّن انفصال الضمير إنْ حُصر بـ(إنَّما)(١٦٣)، نَسَب أبو حيان ابنَ مالك في هذه المسألة إلى الغلط الفاحش، والجهل بلسان العرب، ورأى أنه لا يتعيَّن انفصال الضمير بعد (إنَّما)، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ**﴾[يوسف/٨٦]، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ**﴾[سبأ/٤٦]، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ**﴾[النمل/٩١]، وقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ**

﴿الْقِيَامَةِ﴾[آل عمران/١٨٥]، ثم رأى الدماميني أنَّ أبا حيان خطَّأ ابنَ مالك من غير تثبُّتٍ؛ فالذي عليه أغلب الاستعمال أنَّ (إنما) للحصر، وأنَّ المحصور بها هو الأخير لفظًا، وهو الذي عليه أكثر الناس(١٦٤).

وفي نهاية هذا البحث يؤكِّد الباحث مجموعةً من النتائج التي توصَّل إليها؛ فقد حاول هذا البحث أنْ يوازن بين منهج كلٍّ من أبي حيان الأندلسي والدماميني في اعتراضاتهما النحوية على ابن مالك في شرح التسهيل، وأنْ يبيِّن العلل النحوية وعلاقتها بمنهج كلٍّ منهما في الاختلاف، تحت عنوان: "**العلل النحوية ومنهج كلٍّ من أبي حيان الأندلسي والدماميني في اعتراضاتهما النحوية على ابن مالك في شرح التسهيل**"، من خلال منهج الموازنة القائم على الوصف والتحليل والمناقشة، ومن أهمِّ النتائج التي توصَّل إليها هذا البحث ما يلي:

١- إنَّ أبا حيان والدماميني من النحاة الموسوعيين، وقد بدا عندهما الحسُّ النقدي واضحًا من خلال اعتراضاتهما على ابن مالك في شرح التسهيل، ومن خلال تناولهما للآراء النحوية المتنوعة؛ فقد جاءت آراؤهما خلاصةً لِمَا انتخباه من المذاهب الأخرى، ولم يتقيَّدا بمذهبٍ معيَّنٍ، وكان هذا سببًا في اختلافهما في بعض المسائل النحوية، كأنْ يأخذ أحدهما برأي البصريين، ويأخذ الآخر برأي الكوفيين، وكان لكلٍّ منهما في رأيه حجَّةٌ، كما كانا يأخذان في بعض آرائهما النحوية برأي جمهور النحاة.

٢- كان أبو حيان يعتمد المسموعَ من كلام العرب، وكان في كثير من المسائل النحوية لا يعْتَدُّ برأيٍ لا يستند إلى السماع، ولا يقيس شيئًا إلاَّ بعد تقرُّر السماع، فالقياس عنده قائمٌ على السماع المتواتر الخارج عن حَدِّ القلَّة إلى حَدِّ الكثرة، وكان يقدِّم السماع على القياس، وعلى هذا كان يحدِّد اختيارَه لآراء النحاة، والحُكم عليها. وكان الدماميني – كذلك – يَعْتَدُّ بالسماع والقياس، وكان في بعض المسائل لا يأخذ بالآراء المفردة ما لم تكن مستندةً إلى روايةٍ أو سماعٍ.

٣- كان أبو حيان يعتمد في منهجه النحوي على الاستقراء؛ لإثبات القواعد الكلية، فالقواعد عنده لا تثبت بالمحتملات، ولا تثبت بمجرد مثالٍ أو مثالين، وإنما لابد من استقراء جزئياتٍ كثيرةً؛ حتى يحصل من ذلك قانونٌ كُلِّيٌّ يُبنَى عليه الحُكمُ النحوي، وكان لا يُجيز قاعدةً كُليَّةً لمحتمَلٍ ظاهرٍ فيها، وإنَّما بنى قواعده النحوية على الدليل الذي لا يتطرَّق إليه الاحتمال.

٤- كان أبو حيان والدماميني يتأثَّرانِ بآراء شيوخهما السابقين من النحاة، وقد بدا هذا واضحًا في مسألة الضرورة؛ فقد خالفا فيها رأيَ ابن مالك، وقَصَرَاها على الشعر دون النثر؛ لأنَّ الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، وقد اتَّبعا في ذلك رأيَ سيبويه.

٥- دعا أبو حيان إلى إلغاء التعاليل المغالية التي لا تُجدي نفْعًا، وأخذ على النحاة إيغالَهم في تعليل الأحكام النحوية، وإغفالَهم الاستناد إلى السماع الصحيح؛ ولذلك نجده في كثيرٍ من آرائه النحوية يُرجِع تعليلَه الحُكْمَ النحويَّ إلى السماع المتواتر عن العرب.

٦- كان أبو حيان في منهجه النحوي وفي تعليلاته يعتمد على المذهب الظاهري؛ حيث يعتمد على وجود أدلَّةٍ وعلاماتٍ ظاهرةٍ؛ وذلك لأنه كان كثيرًا ما يبحث عن المعنى النهائي للتعبير، ولا يعتمد على أصْل الوضع، ولا يُعنَى كثيرًا بالفائدة الباطنية، وهذا أمرٌ يتَّفق وفِكْرَه الظاهري.

٧- على الرغم من تأثُّر أبي حيان بالظاهريين في آرائه النحوية فإنه لم يتأثَّر بهم كثيرًا في مسألة العامل؛ إذْ كان في بعض آرائه يهتم بالعوامل، لأنَّ لها أثرًا واضحًا في الكلام، فتغيير إعراب الكلمات إنما هو أثرٌ لِمَا يُحدثُه العامل، وكان في بعض آرائه يترك الظاهرية، ويعتمد على التأويل، وتقدير المحذوف، وأحيانًا يجمع بين الطريقتين – التأويل والأخذ بالظاهر – وكان أحيانًا يستخدم الطريقة المنطقية في منهجه النحوي.

٨- كان الدماميني يُعْنَى ببيان العلل النحوية، وكان يعلِّل آراءه بناءً على السماع والقياس وفي ضوء رأي الجمهور، وكان يعتمد في بعض تعليلاته النحوية على أصْل الوضع، وكان في بعض تعليلاته النحوية يعتمد على وجود القرائن التي تحدِّد الدلالة، وأحيانًا كان يعتمد على كثرة الاستعمال، وكان في بعض المسائل النحوية يعتمد على التأويل، وتقدير محذوف، وكان أحيانًا يتوسَّع في آرائه النحوية، كما سار على طريقة القدماء في الأخْذ بنظرية العامل، وقد بدا هذا واضحًا في أثناء حديثه عن الإعراب.

٩- استشهد كلٌّ من أبي حيان والدماميني على آرائهما النحوية بالقرآن الكريم وقراءاته، وبكلام العرب، أمَّا الحديث الشريف فقد استشهد به الدماميني – واتَّبع في ذلك رأيَ ابن مالك –

ورفض أبو حيان الاستشهاد به؛ مُعلِّلاً ذلك بأنَّ العلماء تركوا ذلك لعدم وثوقهم من أنَّ ذلك من لفظ الرسول – صلى الله عليه وسلم – كما أنَّ الرُّواة أجازوا النقل بالمعنى في بعض الأحاديث، وقد وقع اللَّحْن فيما رُوي من الحديث؛ لأنَّ بعض الرُّواة كانوا غيرَ عرب، وكانوا يَلْحنون وهم لا يعلمون ذلك.

١٠- كانت العلل النحوية هي السبب في الاختلاف بين أبي حيان والدماميني في شرح التسهيل؛ فاختلافهما في الآراء والأحكام النحوية جاء نتيجةً للتعليل؛ فالعلَّة النحوية كانت هي مناط الحكم النحوي عند كلٍّ منهما؛ فقد علَّلا آراءهما النحوية بالسماع، والإجماع، وكثرة الاستعمال، وتغليب بعض المذاهب النحوية، والحمل على المعنى...

١١- إنَّ الخلاف بين أبي حيان والدماميني يَكْمُن في العلل والتعليل النحوي، المتمثِّل في المذهب النحوي عند كلٍّ منهما، والتأثُّر بالظاهرية أو بغيرها عند أبي حيان والدماميني وشيوخهما.

الهوامش:

(١) محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، تحقيق: ياسر سليمان أبو شادي، ومجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ت، مادة: (علل)، ٩/ ٤٢٤.

(٢) محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ط٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م، ٣٠/ ٤٧. علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ١٢٩، ١٣٠. إسماعيل بن حماد الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط١، دار العلم للملايين، القاهرة، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٦م، ٥/ ١٧٧٣.

(٣) علي بن عيسى الرماني: كتاب الحدود في النحو، تحقيق: د. مصطفى جواد، ويوسف مسكوني، وهو ضمن كتاب: رسائل في النحو واللغة، دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٩م، ص ٣٨.

(٤) مازن المبارك: النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٤م، ص ٩٠.

(٥) محمد إبراهيم عبادة: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م، ص ٢١٦.

(٦) محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ط٢، الناشر الأطلسي، الرباط، المغرب، ١٩٨٣م، ص ١٠٨.

(٧) مازن المبارك: مرجع سابق، ص ٩٠.

(٨) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري: لُمَع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: د. سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م، ص ٩٣. جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ط٤، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٠هـ – ٢٠١٠م، ص١١٦.

(٩) انظر: خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ١٥٥.

(١٠) محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ص ٣٠. جعفر نايف عبابنة: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤م، ص ٨٥.

(١١) انظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ط١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧م، ص ١٠.

(١٢) علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ط١، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ١٥٠.

(١٣) انظر: ابن سلام الجمحي: مرجع سابق، ص ٣٠. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ط٣، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ص ٢٣.

(١٤) شوقي ضيف: المدارس النحوية، ط٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٢٣. وانظر: أبو سعيد السيرافي: أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخْذ بعضهم عن بعض، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ص ٤٣. أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي: مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، الفجالة، دت، ص ١٢، ١٣. خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م، ص ٢٢٥، ٢٢٦.

(١٥) انظر: علي أبو المكارم: مرجع سابق، ص ١٥٤، ١٥٥.

(١٦) انظر: جعفر نايف عبابنة: مرجع سابق، ص ٨٧.

(١٧) عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة النحوية نشاتها وتطورها، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٢٦٩.

(١٨) انظر: علي أبو المكارم: مرجع سابق، ص ١٤٠.

(١٩) انظر: خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص ٣١٩.

(٢٠) انظر: خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص ٣١٩. مازن المبارك: مرجع سابق، ص ٦٧، ٦٨. خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه، ص ١٥٨.

(٢١) انظر: أبو الفرج محمد بن يعقوب إسحاق النديم: الفهرست، دار المعرفة الجامعية، بيروت، دت، ص ٧٨.

(٢٢) ياقوت الحموي: معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: د. إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م، ٢/ ٧٦٣.

(٢٣) أبو بكر محمد بن السرَّاج: الأصول في النحو، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ١/ ٣٩، ٤٠. وانظر: السيوطي: مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٢٤) أبو القاسم الزجَّاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٧، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٣٢هـ – ٢٠٠١م، ص ٦٤. وانظر: السيوطي: مرجع سابق، ص ١٦٦. علي أبو المكارم: مرجع سابق، ص ١٠٨. محمد عيد: أصول النحو العربي، ط٥، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ١٢٢.

(٢٥)[٢٥] أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري: ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق: د. حنا جميل حداد، ط١، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٤م، ص ١٠٠. السيوطي: مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٢٦) انظر: ابن مضاء القرطبي: الرَّدُّ على النحاة، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م، ص ١٣٠، ١٣١.

(٢٧) انظر: السيوطي: مرجع سابق، ص ١١٥ – ١٨٢.

(٢٨) انظر: خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو، ص ٣٤٧.

(٢٩) انظر: ابن مضاء القرطبي: مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٣٠) فؤاد حنا ترزي: في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، ١٩٦٩م، ص ١٧٩.

(٣١) انظر: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: د. علي محمد فاخر، ود. أحمد محمد السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، ط١، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٣م، ٢/٤٢٠ – ٤٢٢.

(٣٢) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦م، ١/ ١٨٤.

(٣٣) أبو حيان: منهج السالك، ٢/ ٤٢٢.

(٣٤) كمال الدين أبو سعد بن الفرخان: المستوفى في النحو، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ١/ ٨.

(٣٥) السيوطي: مرجع سابق، ص ١٤٠.

([٣٦]) محمد بن عبد الله بن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجمهورية العربية المتحدة، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م ، ص ٤.

([٣٧]) محمد بن عبد الله بن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ت، ١/ ٢٣.

([٣٨]) انظر: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ١/ ٦٦.

([٣٩]) البيت من السريع، وهو لأبي عبد الله محمد بن الفرَّاء الضرير. انظر: محمد بن أبي بكر الدلائي: نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، د ت، ١/ ٢١٢. كمال الدين محمد بن موسى الدميري: حياة الحيوان الكبرى، تحقيق: إبراهيم صالح، ط١، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م، ٢/ ٥٩.

([٤٠]) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١/ ٦٦.

(٤١) انظر: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م، ١/ ١٢٠ – ١٣٦.

(٤٢) انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف، ١/ ١٢٠ – ١٣٦.

([٤٣]) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢/ ٢٥٠.

([٤٤]) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٨/ ٣٢١.

(٤٥) أي الإعراب.

([٤٦]) ابن مالك: التسهيل، ص ٧.

(٤٧) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١/ ١٢١.

(٤٨) انظر: محمد بن بدر الدين الدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدَّى، ط١، مطابع الفرزدق، الرياض، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، ١/ ١٢٧.

(٤٩) انظر: الزجاجي: الإيضاح، ص ٧٧.

(٥٠) انظر: أبو الحسن بن عصفور: المقرِّب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، ص ٤٣٥، ٤٣٦.

(٥١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق. انظر: الفرزدق: ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ص ٣٧١. يحيى بن زياد الفراء: معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ١/ ٣٠٨. أبو إسحاق الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ١/ ٨٣. هبة الله بن علي بن الشجري: أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ١/ ١٧. عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ٧/ ٥٣٢.

(٥٢) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٢/ ٦٩.

(٥٣) البيت من الطويل. انظر: الفرزدق: ديوان الفرزدق، ص ٥٥٤. سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م، ٣/ ٦٢٣. الأعلم الشَّنتمري: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق وتعليق: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م، ص ٥٤٣.

(٥٤) البيت من الطويل. انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٢/ ٧٠.

(٥٥) البيت من الرجز، وهو لخطام المجاشعي أو هميان بن قحافة. والشطر الأول من البيت: (وَمَهْمَهَيِن قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ). انظر: محمد بن عبد الله بن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: د. طه محسن، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، ص ١١٦، ٢٥٦. سيبويه: الكتاب، ٢/ ٤٨، ٣/ ٦٢٢. أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد

حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م، ٥/ ٤٣. الأعلم الشنتمري: مرجع سابق، ص ٢٥٨، ٥٤٣. أبو الحسن بن عصفور: ضرائر الشعر، تحقيق: د. السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٢٥٠. الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ٢/ ١٧٣.

(٥٦) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٢/ ٧١. وانظر: أبو الحسن بن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. إيميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ٣/ ٢٥ – ٢٧.

(٥٧) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٢/ ٦٩ – ٧٤.

(٥٨) ابن مالك: التسهيل، ص ٣٧.

(٥٩) ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ٢٤٣.

(٦٠) هذا جزءُ بيتٍ من البسيط يُنسب للرَّاعي، ويُنسَب للقتَّال الكلابي. وتمام البيت: (هُنَّ الحرائرُ لا ربَّاتُ أحْمِرَةٍ .:. سُوْدُ المحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّورِ). انظر: الراعي النميري: ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٠١هـ – ١٩٨٠م، ص ١٢٢. القتال الكلابي: ديوان القتال الكلابي، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م، ص ٥٣ . أبو علي الفارسي: شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ص ٤٤٢. ابن الشجري: مرجع سابق، ١/ ١٣٠. علي بن محمد الأبذي: شرح الجزولية، تحقيق ودراسة: حسن بن نافع الجابري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، ص ٧٣٣. جمال الدين بن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥م، ١/ ٥١. عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، ٩/ ١١١. عبد القادر بن عمر البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف وثاق، ط٢، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٨م، ٢/ ٣٦٨.

(٦١) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٣/ ١٤٨، ١٤٩.

(٦٢) أبو القاسم محمود الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: يوسف الحمادي، ط١، مكتبة مصر، القاهرة، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م، ٤/ ٥٢٤.

(٦٣) الدماميني: تعليق الفرائد، ٢/ ٢٧٠، ٢٧١.

(٦٤) البيت من البسيط. انظر: وهو للفرزدق. انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ٢١٩. أبو البركات الأنباري: الإنصاف، ٢/ ٧٩. أبو إسحاق الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، ١/ ١١١. عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، ١/ ٣٢. جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، ٢٠١٣م، ١/ ٨٥. أحمد بن الأمين الشنقيطي: الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م، ١/ ٦١.

(٦٥) البيت من الطويل، وهو لذي الخرق الطهوي. انظر: عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، ١/ ٣١، ٥/ ٤٨٢. ابن هشام: مغني اللبيب، ١/ ٥٠. السيوطي: همع الهوامع، ١/ ٨٥. الشنقيطي: الدرر اللوامع، ١/ ٦١.

(٦٦) البيت من البسيط. انظر: جمال الدين بن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، ص ١٥٤. السيوطي: همع الهوامع، ١/ ٨٥. ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ٢٢٠. أحمد الهاشمي: جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، ط ٢٧، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م، ١/ ٣٢١.

(٦٧) البيت من الطويل. انظر: أحمد الهاشمي: نفسه، ١/ ٣٢٠. عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، ١/ ٣٢. ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ٢٢٠.

(٦٨) ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ٢١٩، ٢٢٠.

(٦٩) ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ٢٢٠، ٢٢١.

(٧٠) انظر: سيبويه: الكتاب، ١/ ٢٦.

(٧١) الدماميني: تعليق الفرائد، ٢/ ٢١٨.

(٧٢) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م، ص ٤٥.

(٧٣) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٧/ ٢٢٨.

(٧٤) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ٣٩٥.

(٧٥) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٤/ ٢٨٣.

(٧٦) ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ٢٠٨.

(٧٧) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٣/ ٣٢.

(٧٨) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢/ ٤٣٥.

(٧٩) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١٠/ ٢٩٣.

(٨٠) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٩/ ١٨٩.

(٨١) انظر: ابن مالك: التسهيل، ص ١٩.

([٨٢]) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٢/ ٦٥.

(٨٣) ابن مالك: التسهيل، ص ٥.

(٨٤) ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ٣٤، ٣٥.

([٨٥]) الدماميني: تعليق الفرائد، ١/ ١٠٧.

(٨٦) البيت من الطويل، وهو للأخطل، ويروَى: (خَلا أنَّ حَيًّا...). انظر: ابن جني: الخصائص، ٢/ ٣٧٤. ابن الشجري: الأمالي، ٢/ ٦٣. أبو العباس المبرد: المقتضب، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م، ٤/ ١٣١. محمد بن القاسم الأنباري: شرح القصائد السبع الجاهليات، ضبط وتعليق: بركات يوسف هبُّود، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م، ص ٨١. عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، ١٠/ ٤٦١، ٤٦٢.

(٨٧) البيت من الطويل. انظر: ابن الشجري: الأمالي، ٢/ ١٢٧. أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي: تذكرة النحاة، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، ص ٥٧٣. ابن هشام: مغني اللبيب، ٢/ ٢٨٧. عبد القادر البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب، ٧/ ٣٢٠.

(٨٨) الدماميني: تعليق الفرائد، ٤/ ٢٤، ٢٥.

(٨٩) الدماميني: نفسه، ٣/ ١٦٤.

(٩٠) أبو حيان: منهج السالك، ٢/ ٤٢٠ – ٤٢٢.

(٩١) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي: ارتشاف الضرَب من لسان العرب: تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، ٢/ ٩٨٥.

(٩٢) أبو حيان: نفسه، ٣/ ١٥٠٦.

(٩٣) أبو حيان: نفسه، ٣/ ١٣٥١.

(٩٤) انظر: ابن مضاء القرطبي: مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٩٥) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ١/ ٩١.

(٩٦) البيت من البسيط. انظر: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي: البحر المحيط، تحقيق: د. زكريا عبد المجيد التوني، ود. أحمد النجولي الجمل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م، ٨/ ٣٥٦. أبو حيان: ارتشاف الضرب، ٢/ ٤٨٧. محمد بن عبد الله بن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، ٢/ ٨٤٤. السيوطي: همع الهوامع، ١/ ٩. الشنقيطي: الدرر اللوامع، ١/ ٧٩.

(٩٧) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ١/ ١١١، ١١٢.

(٩٨) انظر: الدماميني: تعليق الفرائد، ١/ ١٠١.

(٩٩) انظر: الدماميني: نفسه، ٣/ ٢٢٠.

(١٠٠) انظر: الدماميني: نفسه، ٢/ ٨٣، ٨٤.

(١٠١) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١/ ١١١، ١١٢.

(١٠٢) أبو حيان: نفسه، ١/ ٦٧، ٦٨.

(١٠٣) ابن مالك: التسهيل، ص ٧.

([١٠٤]) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١/ ١٢١.

(١٠٥) البيت من الطويل، وهو لأشهب بن رميلة. انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب الجمل في النحو، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ص ٢١٦. سيبويه: الكتاب، ١/ ١٨٧. المبرد: المقتضب، ٤/ ١٤٦. عمرو بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٧، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، ٤/ ٥٥. أبو الفتح عثمان بن جني: المحتسَب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: د. علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م، ١/ ١٨٥. ابن هشام: مغني اللبيب، ١/ ٢١٢. ابن عصفور: ضرائر الشعر، ص ١٠٩. ابن الشجري: الأمالي، ٣/ ٥٧. عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، ٢/ ٣١٥، ٥٠٧، ٦/ ٧، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ١٣٣، ٨/ ٢١٠. عبد القادر البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب، ٤/ ١٨١.

([١٠٦]) انظر: الدماميني: تعليق الفرائد، ٢/ ١٩٠.

([١٠٧]) انظر: الدماميني: تعليق الفرائد، ٢/ ٢٨ – ٣٠.

(١٠٨) انظر: ابن مالك: التسهيل، ص ٢٣. ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ١٣٥، ١٣٦.

(١٠٩) انظر: أبو حيان: البحر المحيط، ١/ ١٠٣.

(١١٠) انظر: أحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م، ١/ ١١٣.

(١١١) جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط١، القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م، ١/ ١٨٩. ابن علاَّن الصديقي: داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح، دراسة وتحقيق: أويس ياسين ويسي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البعث بحمص، سوريا، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م، ص ٦٤٦.

(١١٢) أبو حيان: البحر المحيط، ١/ ٣١٠.

(١١٣) نافع وابن كثير. انظر: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، ٢/ ٢٩٠، ٢٩١.

(١١٤) الدماميني: تعليق الفرائد، ٤/ ٥٩.

(١١٥) الدماميني: نفسه، ١/ ١٦١.

(١١٦) خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١م، ص ٥.

(١١٧) الدماميني: الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، ص ٢٦ – ٢٩.

(١١٨) البيت من الطويل. انظر: الفرزدق: ديوان الفرزدق، ص ٦٢٨. ابن هشام: مغني اللبيب، ٢١٥/١. جلال الدين السيوطي: شرح شواهد المغني، لجنة التراث العربي، دمشق، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م، ٢/ ٥٣٦.

(١١٩) الدماميني: تعليق الفرائد، ١/ ٢٨٤.

(١٢٠) انظر: السيوطي: الاقتراح، ص ٥٣، ٥٤.

(١٢١) ابن مالك: التسهيل، ص ١١٩.

(١٢٢) محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري، ط١، دار ابن كثير، بيروت، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م، ٤/ ١٧٠.

(١٢٣) ابن مالك: شرح التسهيل، ٢/ ٣٤١، ٣٤٢.

(١٢٤) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٩/ ٣٤١، ٣٤٢.

(١٢٥) انظر: عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، ١/ ٩ – ١٢. وانظر: السيوطي: الاقتراح، ص ٥٢ – ٥٩.

(١٢٦) أحمد بن الحسين البيهقي: الجامع لشعب الإيمان، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، ٦/ ٤٥٥.

(١٢٧) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٨/ ٣٣٠.

(١٢٨) أبو حيان: نفسه، ٩/ ١٤٨.

(١٢٩) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١١/ ٣٤.

(١٣٠) البخاري: صحيح البخاري، ٤/ ١٤٥.

(١٣١) البخاري: نفسه، ٢/ ١٨.

(١٣٢) البخاري: نفسه، ٣/ ١٥٦.

(١٣٣) الدُّبَّاء: القَرْع. انظر: مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مادة (د ب ب)، ١/ ٢٧٨.

(١٣٤) البخاري: نفسه، ٣/ ١٥٦.

(١٣٥) أبو البقاء العكبري: إعراب الحديث النبوي، تحقيق: عبد الإله نبهان، ط٢، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦م، ص ١٣١.

(١٣٦) أبو حيان: التذييل والتكميل، ١١/ ١١٧، ١١٨.

(١٣٧) محمد بن يزيد بن ماجه القزويني: سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، دت، ١/ ٥٩٨.

(١٣٨) أبو حيان: البحر المحيط، ٤/ ٤١٧.

(١٣٩) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ١١/ ٦.

(١٤٠) انظر: الدماميني: تعليق الفرائد، ٨/ ١١، ١٢.

(١٤١) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ٣٧٦، ٣٧٧.

(١٤٢) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٤/ ٢١١، ٢١٢.

(١٤٣) انظر: الدماميني: تعليق الفرائد، ٣/ ٢٢٠.

(١٤٤) انظر: ابن مالك: التسهيل، ص ١١٥. ابن مالك: شرح التسهيل، ٢/ ٣٢٨.

(١٤٥) انظر: أبو حيان: التذييبل والتكميل، ٩/ ٢٣٩.

(١٤٦) انظر: الدماميني: تعليق الفرائد، ٦/ ٣١٦.

(١٤٧) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٢/ ٣٤١، ٣٤٢.

(١٤٨) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٩/ ٣٤١، ٣٤٢.

(١٤٩) انظر: ابن مالك: التسهيل، ص ١٣٩.

(١٥٠) البيت من البسيط. انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٧/ ١٨٨، ١٩٢.

(١٥١) انظر: ابن مالك: التسهيل، ص ٨٨. ابن مالك: شرح التسهيل، ٢/ ١٢٧.

(١٥٢) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٧/ ١٩٣.

(١٥٣) انظر: الدماميني: تعليق الفرائد، ٥/ ٩٣.

(١٥٤) انظر: ابن مالك: التسهيل، ص ١٩. ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ١١٨، ١١٩.

(١٥٥) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٢/ ٦٩ – ٧٤.

(١٥٦) انظر: الدماميني: تعليق الفرائد، ١/ ٢٨٩، ٢٩٠.

(١٥٧) انظر: ابن مالك: التسهيل، ص ٤٧. ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ٣١٦.

(١٥٨) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ٣/ ٣٤٤.

(١٥٩) انظر: الدماميني: تعليق الفرائد، ٣/ ٦٨، ٦٩.

(١٦٠) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ١/ ٢٣.

(١٦١) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل، ١/ ٦٦.

(١٦٢) انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف، ١/ ١٢٠ – ١٣٦.

(١٦٣) انظر: ابن مالك: التسهيل، ص ٢٦.

(١٦٤) انظر: الدماميني: تعليق الفرائد، ٢/ ٨٣، ٨٤.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ط١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧م.

٢- أبو إسحاق الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣- أبو إسحاق الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٥- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٦- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري: لُمَع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: د. سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٧- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ط٣، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨- أبو البقاء العكبري: إعراب الحديث النبوي، تحقيق: عبد الإله نبهان، ط٢، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦م.

٩- أبو بكر محمد بن السرَّاج: الأصول في النحو، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٩م.

١٠- أبو الحسن بن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١١- أبو الحسن بن عصفور: ضرائر الشعر، تحقيق: د. السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٠م.

١٢- أبو الحسن بن عصفور: المقرِّب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٣- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي: ارتشاف الضرَب من لسان العرب: تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٤- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي: البحر المحيط، تحقيق: د. زكريا عبد المجيد التوني، ود. أحمد النجولي الجمل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٥- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي: تذكرة النحاة، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٦- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٧- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: د. علي محمد فاخر، ود. أحمد محمد السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، ط١، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م.

١٨- أبو سعيد السيرافي: أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخْذ بعضهم عن بعض، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٩- أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٢٠- أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي: مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، الفجالة، دت.

٢١- أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري: ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق: د. حنا جميل حداد، ط١، وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٤م.

٢٢- أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٢٣- أبو الفتح عثمان بن جني: المحتسَب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: د. علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٢٤- أبو الفرج محمد بن يعقوب إسحاق النديم: الفهرست، دار المعرفة الجامعية، بيروت، دت.

٢٥- أبو القاسم الزجَّاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٧، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٣٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٦- أبو القاسم محمود الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: يوسف الحمادي، ط١، مكتبة مصر، القاهرة، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٢٧- ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، دت.

٢٨- ابن علاَّن الصديقي: داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح، دراسة وتحقيق: أويس ياسين ويسي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البعث بحمص، سوريا، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٢٩- ابن مضاء القرطبي: الرَّدُّ على النحاة، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

٣٠- أحمد بن الأمين الشنقيطي: الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣١- أحمد بن الحسين البيهقي: الجامع لشعب الإيمان، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٣٢- أحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م.

٣٣- أحمد الهاشمي: جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، ط ٢٧، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٣٤- إسماعيل بن حماد الجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط١، دار العلم للملايين، القاهرة، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.

٣٥- الأعلم الشَّنتمري: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق وتعليق: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٣٦- جعفر نايف عبابنة: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤م.

٣٧- جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ط٤، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م.

٣٨- جلال الدين السيوطي: شرح شواهد المغني، لجنة التراث العربي، دمشق، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٣٩- جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط١، القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٤٠- جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، ٢٠١٣م.

٤١- جمال الدين بن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٢- جمال الدين بن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٤٣- خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٠م.

٤٤- خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٤٥- خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١م.

٤٦- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب الجمل في النحو، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٧- الراعي النميري: ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.

٤٨- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٤٩- شوقي ضيف: المدارس النحوية، ط٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.

٥٠- علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ط١، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٥١- عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة النحوية نشاتها وتطورها، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.

٥٢- علي بن عيسى الرماني: كتاب الحدود في النحو، تحقيق: د. مصطفى جواد، ويوسف مسكوني، وهو ضمن كتاب: رسائل في النحو واللغة، دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.

٥٣- علي بن محمد الأبذي: شرح الجزولية، تحقيق ودراسة: حسن بن نافع الجابري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٥٤- علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني: معجم التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٥٥- عمرو بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٧، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٥٦- الفرزدق: ديوان الفرزدق، تحقيق: علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٧- القتال الكلابي: ديوان القتال الكلابي، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٥٨- كمال الدين أبو سعد بن الفرخان: المستوفى في النحو، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٩- كمال الدين محمد بن موسى الدميري: حياة الحيوان الكبرى، تحقيق: إبراهيم صالح، ط١، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٦٠- فؤاد حنا ترزي: في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، ١٩٦٩م.

٦١- مازن المبارك: النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٤م.

٦٢- محمد إبراهيم عبادة: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٦٣- محمد بن أبي بكر الدلائي: نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، د ت.

٦٤- محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري، ط١، دار ابن كثير، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٦٥- محمد بن بدر الدين الدماميني: الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٦٦- محمد بن بدر الدين الدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدَّى، ط١، مطابع الفرزدق، الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦٧- محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٦٨- عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٦٩- عبد القادر بن عمر البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف وثاق، ط٢، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.

٧٠- محمد بن عبد الله بن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجمهورية العربية المتحدة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٧١- محمد بن عبد الله بن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ت.

٧٢- محمد بن عبد الله بن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٧٣- محمد بن عبد الله بن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: د. طه محسن، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٧٤- محمد بن القاسم الأنباري: شرح القصائد السبع الجاهليات، ضبط وتعليق: بركات يوسف هبُّود، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٧٥- محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، تحقيق: ياسر سليمان أبو شادي، ومجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ت.

٧٦- محمد بن يزيد بن ماجه القزويني: سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، دت.

٧٧- محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، ط٢، الناشر الأطلسي، الرباط، المغرب، ١٩٨٣م.

٧٨- محمد عيد: أصول النحو العربي، ط٥، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م

٧٩- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ط٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٨٠- هبة الله بن علي بن الشجري: أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٨١- ياقوت الحموي: معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: د. إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.

٨٢- يحيى بن زياد الفراء: معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م.